جـــامـعــة الـــشـــرق الأوســـــط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط

(دراسة حالة: تركيا –العراق– سورية للفترة 2003–2013)

The Role of Water in Fomenting the Conflict in the Middle East

(Case Study: Turkey - Iraq – Syria 2003-2013)

إعداد الطالب

صخر علي سلامة السليحات

الرقم الجامعي: 401120138

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول 2013 – 2014

تفويض

أنا صخر علي سلامة السليحات أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: صخر علي سلامة السليحات

التاريخ: 7 / 12 / 2013

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط (دراسة حالة: تركيا-العراق-سورية للفترة 2003-2013)**

وأجيزت بتاريخ: 7 / 12 / 2013 .

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة	رئيساً ومشرفا	....
الدكتور محمد بني عيسى	عضواً داخليا	....
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة	مناقشاً خارجياً	....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور محمد حمد القطاطشة الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور برعايته المباركة وتوجيهاته الرشيدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور محمد حمدان المصالحة والدكتور محمد بني عيسى على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

الإهـــداء

إلى الساكنة بروحها الطاهرة في جنبات نفسي وهي تحت الثرى؛ أراها تنتظر فرحي بصمت

رهيب غشاه الزمن لحظة فراق عزت على القلوب

شقيقتي رحمها لله

إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحياة والمفعم بالحب والحنان رمز العطاء والطهر النابض في

قلبها ، عهدي لك أن لا أنسى فضلك شموعا أضاءت درب حياتي الطويل

والدتي الحبيبة

إلى من منحتني الأيام فرحة عشقه بحياة عنوانها العرفان بالجميل لغرسه نبتة في أوصالنا

أثمرتِ طيبا عجزت تعابير الكون الوفاء لصنيعه

والدي الحبيب

إلى من تشدني إليهم ذكريات الطفولة الجميلة وحنين الأيام الخالية فيحملني إليهم شوق

اللقاء بعد الفراق على اكف تضرع إلى العلي القدير أن يكلاهم ويحفظهم جميعا

أشقائي وشقيقاتي

إلى ينابيع المحبة والعطاء

زوجتي وأبنائي

إلى جميع الأحبة والأصدقاء وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة وأخص

بالذكر رجل الأعمال السيد مطيع العبادي

فهرس المحتويات

الملخص

دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الاوسط
(دراسة حالة: تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013)

إعداد:

صخر علي سلامة السليحات

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط من خلال دراسة حالة: تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013. واستندت الدراسة على فرضية تنص على أن هناك ارتباط وثيق ما بين العامل المائي وحاجته مع البعد السياسي في اثارة النزاع وطبيعة العلاقات ما بين دول الإقليم الثلاث. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف التعرف على هذا الدور. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: إن المياه ستتحول عاجلا أم آجلا إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسة، وقد يشكل الماء موضوع للنزاع خاصة وان مظاهر مشكلة المياه قد بدأت بالتزايد منذ السنوات الأولى من هذا القرن الحادي والعشرين الذي بدأت تظهر فيه هذه المشكلة كواحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المنطقة مما سيجعل لها امتدادات محتملة تؤدي إلى النزاع الذي سيكون التحدي الأكبر للأمن القومي العربي. وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها العمل على وضع سياسة مائية في كل من العراق وسورية لتحديد الأولويات، وتوزيع الموارد المائية المتاحة. وضرورة ترشيد استخدام الموارد المائية وتقليل إهدارها وتنمية الوعي بخصوص أهمية المياه والحفاظ عليها.

مفتاح الكلمات: المياه، النزاع، الشرق الأوسط.

Abstract

The role of water in the excitement of the conflict in the Middle East

Case study: Turkey - Iraq - Syria for the period (2003-2013)

by: Sakher Ali Salameh Alslihat on the safety Slaihat

Supervision: Prof. Mohammad H. Alkatatsheh,

This study aimed to identify the role of water in the excitement of the conflict in the Middle East through a case study: Turkey - Iraq - Syria for the period of 2003-2013 The study is based on the hypothesis that states that there is a close link between the worker and the water needs with the political dimension in provoking the conflict and the nature of the relations between the three countries in the region. The researcher adopted the descriptive and analytical approach to identify the role. The study reached a number of conclusions, including: The water will turn sooner or later to a hot issue and central to the development and politics , and that water might be the subject of the dispute, especially since the manifestations of the problem of water has begun since the early years of this century atheist century that began to emerge, in which this problem is one of the most serious problems facing the region , which would make it possible extensions lead to conflict, and which will be the biggest challenge to Arab national security . The study made a number of recommendations, including work on a water policy in both Iraq and Syria to determine priorities, and the distribution of the available water resources . as well as the need to rationalize the use of water resources, reducing wastage and raising awareness about the importance of water conservation.

Key words: water, the conflict, the Middle East

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

مقدمة

شكل الماء منذ الأزل أهمية قصوى في حياة البشر، واتفقت الحضارات الإنسانية عبر العصور على اعتباره مصدراً لاستمرار الحياة والبقاء والعمران، وبدون الماء يتعطل الإنتاج الإنساني، والماء عنصر ضروري لاستمرارية الحياة وديمومتها، وله أهمية كبيرة في الحياة البشرية إذ لا يمكن بدونه العيش للإنسان أو للكائنات الحية الأخرى، وهو نعمة من نعم الله عز وجل، واتفقت الحضارات الإنسانية عبر العصور على اعتباره مصدراً لاستمرار الحياة والبقاء والعمران، ومن أشهر الحضارات التي قامت على ضفاف الأنهار حضارة بلاد الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر.

وأعظم دليل على أهمية الماء قوله تعالى: " أَوَلَمْ يَرى الذّينَ كفروا أنَّ السَّماوات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهُما وجعلنا من الماء كُل شيءٍ حيٍ أفلا يؤمنون " (سورة الأنبياء، الآية 30). وقد حثنا سبحانه وتعالى على الحفاظ على هذه النعمة وعدم هدرها لان في وجود المياه حياة للبشرية، وفي فقدانها هلاكها جميعاً.

كما شكل الماء محوراً أساسياً في نزاع الإنسان من أجل البقاء، حيث بات مصطلح الأمن المائي من أهم المشاكل التي تواجه مختلف دول العالم، وذلك للارتباط الوثيق بين الماء والأمن، فتوفر الماء كأحد الحاجات الإنسانية الضرورية إلى جانب المأكل والملبس والمسكن، تعتبر متطلبات لا يمكن الاستغناء عنها لاستمرارية الحياة، إلا أن أهمية الماء تعتبر أكثر باعتبار أن

الإنسان لا يستطيع أن يحيا بلا طعام وماء، فهي أهم مقومات حياته، وعدم توفرها بشكل كافي يؤدي إلى قيام الاضطرابات والفوضى، واختلال أمور الأمن في المجتمع.

وقد تحولت المياه في ظل تزايد معدلات النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك، والندرة الملحوظة في مصادرها إلى محور من أهم محاور النزاع الدولي في الربع الأخير من القرن الماضي، وقد تنبأ العديد من الباحثين بنشوب حروب بين الدول بسبب المياه خلال القرن الحالي داعمين آرائهم بصدور العديد من الدراسات والتقارير الدولية التي تحذر من شح المياه وندرتها، كتقارير البنك الدولي والمجلس العالمي للمياه، فضلا عن المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة، بل يرى البعض أن قيمة المياه العذبة في المستقبل ستفوق قيمة النفط.

إن تحول المياه إلى سلاح سياسي واقتصادي رفع احتمالات قيام حروب ونزاعات ستتفاقم وتتأزم بمرور الزمن بسبب نمو حجم السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستحتاج إلى مزيد من المياه، فضلا عما تتطلبه مشكلة الأمن الغذائي من احتياجات مائية. وهي مشكلة معقدة وتحتاج إلى معالجة، لان تفاقمها يثمل ركنا أساسيا من الأمن الوطني. بالإضافة إلى التغيرات في المناخ العالمي وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها مناخي وزحف للانطقة المناخية، إذ ستتوسع مناطق الجفاف في الأقاليم الجافة وشبه الجافة على حساب المناطق شبه الرطبة المحددة لها. إن هذه المتغيرات إلى جانب عوامل أخرى دفعت الباحثين إلى البحث في هذا الموضوع الهام.

وحتى الماضي القريب، كانت موارد الطاقة، كالنفط مثلاً، تعد من العناصر الإستراتيجية والاقتصادية التي تتنازع عليها الدول بالدرجة الأولى، وتودي السيطرة على منابعها ومسالكها إلى اندلاع الحروب بين الدول، ولكن في السنوات الأخيرة برزت أهمية المياه كمادة إستراتيجية، حتى أن بعض المحللين ذهب إلى القول أن الحرب القادمة ستكون حرباً من أجل المياه، أي، بعبارة أخرى، تنازع بقاء, ولا عجب في ذلك، فإن كميات المياه العذبة في العالم محدودة في الوقت الذي

تزداد الحاجات إليها باطراد، فضلاً عن أن التلوث الذي بها بفعل مشاريع التنمية والصناعة يؤثر في البيئة، وبالتالي يدني نوعية المياه ويجعلها غير صالحة للاستعمالات المنزلية والزراعية.

وتتفاقم مشكلة العجز المائي من منظور الواقع الاقليمي للوطن العربي، والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار فمعظم المصادر المائية لمنطقة الشرق الاوسط وبالذات المنطقة العربية تنبع من خارج المنطقة العربية مما يزيد المشكلة تعقيدا على الأمن المائي العربي.

إن مشكلة ندرة ومحدودية المياه والنزاع على منابع المياه العذبة كنتيجة لظاهرة التغير المناخي هو التحدي الذي ستواجهه تركيا-العراق-سورية خلال القرن الحادي والعشرين، حيث تشكل الموارد المائية أهم عناصر المنظومة البيئية نظرا لمحدودية الموارد المائية وزيادة الطلب عليها، حيث سيزيد استهلاك المياه، أما بالنسبة للمجال الزراعي، فإن الدول محل الدراسة تركيا-العراق-سورية تتأثر بالتغيرات المناخية على نطاق واسع ويعد قطاع الزراعة والغذاء من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات المناخية، لذلك فإنه لا بد من الاهتمام بالبيانات الدولية وما ينطبق منها على بلاد الشام، وتكثيف العلاقات مع الدول المجاورة وتنمية العلاقات التعاونية معها.

كما ان محدودية مصادر المياه في الشرق الاوسط يزيد من اهميتها، فالاحتياجات المائية لدول الشرق الاوسط اصبحت تزداد بازدياد النمو السكاني والتطور الاقتصادي، فالماء مصدر حيوي قد يدفع دول الشرق الاوسط باتجاه الحروب او التحالفات نظرا لمرور معظم الانهار في عدة دول ومنها الدول محل الدراسة تركيا-العراق-سورية.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور المياه كمصدر في اثارة النزاع الاقليمي، ومن اجل التعرف على هذا الدور فسيقوم الباحث بدراسة حالة تركيا-العراق-سورية للفترة 2003-2013، لذلك فان أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تسهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول هذه الموضوع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد حظيت مشكلة النزاع الاقليمي وعلاقة ذلك بالنزاع على المياه باهتمام كبير في الآونة الأخيرة في الأوساط الأكاديمية والبحثية ولدى دوائر صانعي القرار وفرضت مشكلة المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسة التي تحمل أملاً في التعاون المستقبلي أو تنذر بنزاعات دولية ونشوب حروب بشأنها وأيضاً التخوف من دور القوى الخارجية وحقيقة الدور الذي تلعبه في العلاقات داخل النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الاوسط والذي بات يمثل هاجس في علاقات الدول داخل النظام الإقليمي، وبالتالي كان لابد من معرفة الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في إطار العلاقات بين الدول ما بين نزاعات وعلاقات تعاونية.

وحيث أنه لا يوجد اتفاق قانوني ينظم تقسيم المياه بين دول الحوض الثلاث تركيا وسورية والعراق وفي غياب الإتفاق الدولي شرعت تركيا في تنفيذ مشروعها التنموي العملاق الذي يضر ضرراً كبيراً بالاقتصاديين العراقي والسوري ويؤثر على حق سورية والعراق في الموارد المائية.

أسئلة الدراسة

في ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة عن التساؤل الرئيس والذي يدور حول دور المياه في اثارة النزاع ؟ وقد انبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما مجالات النزاع المائي بين دول منطقة الشرق الاوسط من خلال دراسة حالة تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013 ؟

السؤال الثاني: ما تداعيات التدخلات الخارجية على العلاقات المائية بين دول تركيا–العراق–سورية؟

السؤال الثالث: ما أهم الاتفاقيات الدولية المعقودة حول المياه وأكدت عليها منظمة الامم المتحدة من خلال دراسة حالة تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013 ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعتبر إحدى الدراسات السياسية الحديثة التي تتناول موضوع دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الأوسط، حيث تعتبر مسألة المياه أحد الركائز الأساسية التي يستند عليها الأمن، وبالتالي فان دراسة دورها في اثارة النزاع تأتي انطلاقًا من الدور الفاعل لمنطقة الشرق الاوسط تجاه العالم الخارجي، حيث أصبحت مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع الهامة على العالم، فالشرق الاوسط تأتي أهميته من أهمية الموقع الجغرافي الذي يسيطر على ممرات مائية استراتيجية.

وتستند هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير الظاهرة النزاعات الاقليمية في ضوء التدخلات من القوى الخارجية في النظام المائي للدول الواقعة ضمن منطقة الشرق الاوسط. وأيضاً لأن قضية المياه باتت تمثل اهتمامًا كبيراً للباحثين والأكاديميين وصانعي القرار من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

لم يعد استخدام الأنهار الدولية قاصراً على الزراعة والملاحة ولكنه تجاوز ذلك إلى العديد من الاستخدامات المتطورة (الصناعية والكهربائية والتجارية .. إلخ) والتي أثرت بدورها في كم ونوع مياه الأنهار الدولية، مما أدى إلى تزايد فرص نشوب النزاعات والنزاعات المائية في أنحاء متفرقة من العالم, وفي ظل هذا التصور, فأن الجهود الرامية لبحث ودراسة مشاكل المياه بصفة عامة ومشاكل الأنهار الدولية بصفة خاصة تتمتع بقيمة نظرية وعملية، حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير أفضل السبل للانتفاع العادل والمشترك لموارد النهر الدولي المائية والطبيعية بما يساعد

على تنظيم شئون الأنهار الدولية, وتأتي هذه الدراسة تزامناً مع تزايد الاهتمام بمشكلة المياه وتحظى بالاهتمام العالمي, ومن ثم فكان لابد من دراسة هذه الظاهرة في إطار النزاعات على المياه داخل منطقة الشرق الاوسط وطبيعة العلاقات وما مدى تأثير هذه النزاعات على الأمن القومي العربي، وبالتالي مساعدة صانع القرار على انتهاج سياسات وقرارات تأخذ ذلك في الاعتبار.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على مجالات النزاع المائي بين دول منطقة الشرق الاوسط من خلال دراسة حالة تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013.

2- التعرف على تداعيات التدخلات الخارجية على العلاقات المائية بين دول تركيا–العراق–سورية.

3- التعرف على أهم الاتفاقيات الدولية المعقودة حول المياه وأكدت عليها منظمة الامم المتحدة من خلال دراسة حالة تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013.

فرضية الدراسة

وبناءً على أسئلة الدراسة فقد اعتمد الباحث الفرضية الرئيسة التالية:

هناك ارتباط وثيق ما بين العامل المائي والحاجة اليه مع البعد السياسي في اثارة النزاع وطبيعة العلاقات ما بين تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013 .

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود الزمانية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة ما بين عام 2003 حتى 2013, وترجع أسباب اختيار هذه الفترة لكونها شهد عدة تطورات على المستوى العالمي والإقليمي منها انتهاء الحرب الباردة وتغير خريطة القوى الدولية, وعلى المستوى الإقليمي أيضًا فأن كثير من الدول في منطقة الشرق الاوسط بدأت تنتهج سياسات تضر بمصالح بعضها, وأيضاً بدأت دول الاقليم في تنفيذ سياسات تنموية تستلزم الحصول على كميات إضافية من خلال إنشاء السدود، وتنتهي الدراسة عند 2013 حيث أنها الفترة الممكنة للدراسة للتحقق من أهدافها ومواكبة التطورات الحالية.

2- الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل ودراسة دور المياه كمصدر في اثارة النزاع الاقليمي في دول الشرق الاوسط والنظام الإقليمي لهذه الدول وبالأخص تركز الدراسة على تركيا ذات العلاقات الجيدة مع الدول العربية، وتقوم الدراسة بالاهتمام بالمنطقة والتي يتم التركيز من خلالها على الشرق الاوسط والتي يمثل المياه لها شريان الحياة وتمثل قضية المياه لها بعداً في الأمن القومي.

محددات الدراسة

1. إن الدراسة شملت البحث في دور المياه في اثارة النزاع ما بين دول تركيا-العراق-سورية للفترة 2003-2013 ، مما يتطلب وقتا وجهدا إضافيا لجمع المعلومات عن هذا الدور من المكتبات المختلفة.

2. هناك العديد من الدراسات التي تتناول موضوع دور المياه في اثارة النزاع، ولكن الدراسات التي تبحث في دور المياه في اثارة النزاع في دول تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013، كانت محدودة.

المصطلحات والمفاهيم الاجرائية

فيما يلي اهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

الدور:

الدور لغة: يأتي من دار يدور دواراً، والدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد(ابن منظور، 2005: 323).

الدور في الاصطلاح: يعرف الدور على انه سلوك متوقع من الفرد في الجماعة تحدده الثقافة السائدة (الدكان، 2010: 11).

الدور إجرائيا: يعرف الدور على أنه السلوك المتوقع أثر المياه في احداث النزاع في دول تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013،.

النزاع:

مصطلح النزاع في **اللغة** يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل كلمة Conflictus والتي تعني النزاع والنزاع وصدام وتضارب، شقاق، قتال. ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة: تضارب المصالح، نزاع الحضارات، نزاع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي..إلخ. (ابن منظور، 2005: 323).

واصطلاحا النزاع هو الذي يحدث نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم

ومحاولة تغييره. فالنزاع يكمن في عملية التفاعل السلبي بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات (الجلبي، 1999: 428).

إجرائيا النزاع هو تنازع دول اقليم الشرق الاوسط الناتج عن الاختلاف في دوافع تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها حول مواردها المائية وإمكاناتها.

محور النزاع: وهي الدول التي تقع ضمن اقليم الشرق الأوسط والتي يحدث فيها تصادم أو عدم توافق في المصالح المائية المشتركة وهي محددة بهذه الدراسة في دول تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013.

الشرق الاوسط:

هو المنطقة الاقليمية التي تتوسط الشرقين الادنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الارضية بغربها، وتتألف من مجموعة من اقاليم متنوعة تقع في غرب أسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة وهذه المنطقة تعد من اغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية (حوات، 2002: 26).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

- دراسة الزمالي، عامر ، (2005)، بعنوان: "**حماية المياه أثناء النزاعات المسلحة**"

بحثت الدراسة في بعض الجوانب العملية في حماية المياه أثناء النزاعات المسلحة مع التنويه بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعناصر الأخرى للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبينت الدراسة انه من المحتمل أثناء النزاعات المسلحة أن تكون المياه هدفاً للحرب، أو تستعمل كوسيلة للحرب. فضلا عن ذلك لبقاء السكان على قيد الحياة، فإن الحرب التي تشن على المياه أو بواسطة المياه لا يمكن التوفيق بينها وبين مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

كما بينت الدراسة أن الجزء الأكبر من أحكام القانون الإنساني ذات الصلة يتعلق بحالات النزاعات المسلحة الدولية، ولم تطور بعد بما فيه الكفاية القواعد المنطبقة على النزاعات الداخلية، بل إن بعض الحالات الأخرى التي تنشب فيها أعمال العنف المسلح الداخلي تفلت من نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني. بيد أن التوترات المرتبطة بالمياه والتعديات التي تلحق بموارد المياه ومنشآتها هي أكثر شيوعاً في بعض الأحيان في حالات النزاعات والاضطرابات الداخلية.

- دراسة العباسي، ريان ذنون، (2007)، بعنوان: "**سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة أنموذجاً)**"

هدفت الدراسة الى التعرف على سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال دراسة حالة نهري الفرات ودجلة، وأشارت الدراسة الى انه من الطبيعي أن تصبح المياه إحدى أهم الملفات الساخنة بنظر خبراء الاستراتيجية الأمريكية، هذه الملفات التي أخذ ينصب

عليها في الوقت الحاضر اهتمام ملحوظ وكبير من قبل الإدارة الأمريكية نفسها بسبب حساسيتها وارتباطها المباشر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، فأغلب دول الشرق الأوسط بدأت تعاني في الآونة الأخيرة من فجوةٍ مائية كبيرة ناجمة عن ازدياد احتياجاتها وارتفاع معدلات نمو سكانها وما يعكسه ذلك من تأثيرٍ واضحٍ على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها.

كما تجسد هذا الاهتمام بما تنشره وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة، ومراكز بحوثها العديدة حول وجود شحة مائية حقيقية لدى بعض دول الشرق الأوسط ناجمة عن تفاقم مشكلة المياه فيها وكثرة بناء مشاريع الري لديها. ومعلوم أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) كانت قد بدأت تراقب عن كثب التطورات الحاصلة في مجال إقامة المشروعات المائية في مختلف أقطار العالم العربي والدول المجاورة لها، بهدف معرفة تأثيرات ذلك على مستقبل المياه وانعكاساتها اللاحقة على الأمن المائي لدولة إسرائيل.

- دراسة عبد العزيز، هشام فوزي، (2008)، بعنوان: "**مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه 1987م – 1999**".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مشروع أنابيب مياه السلام من حيث وصفه وأهدافه ومخاطره، ومواقف الدول العربية المعنية به، ويرمي المشروع الذي اقترحه تورجوت أوزال عام 1987م إلى تحويل 6 ملايين م3 من المياه يومياً من نهري سيحان وجيحان في تركيا إلى كل من سورية والأردن، مع احتمالية ضم السلطة الفلسطينية وإسرائيل، إضافة إلى دول الخليج من خلال أنابيب يبلغ طولها الكلي 6600 كم، لتلبي استهلاك ما بين 14-17 مليون نسمة من سكان تلك الدول، لحل الأزمة المائية فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تركيا تسعى من وراء طرح المشروع إلى تحقيق عدة أهداف منها الاقتصادية، وتتمثل في رغبتها بيع مياهها والحصول على دخل مالي، وسعيها إلى طرح

مفهوم مبادلة المياه التركية بالبترول العربي، وتطوير مشاريعها الكهربائية والزراعية. أما الأهداف السياسية فتتجسد في رغبة تركيا في تقوية نفوذها سياسياً، وتفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال استغلال فائضها المائي، لحل المشكلة المائية فيها، وسعيها الحثيث لأن تكون سلتها الغذائية.

وركزت الدراسة على المواقف العربية من المشروع بين عامي 1987–1999م، والتي كان مجملها توجيه العديد من الاعتراضات والانتقادات له، منها اعتراضات اقتصادية مثل التكلفة المالية الباهظة للمشروع وارتفاع تكلفة سعر المتر المكعب من مياهه مقارنة بتكلفة محطات تحليت المياه، وصعوبة توفير المصادر المالية لتمويل المشروع، إضافة إلى أنه يمثل تهديداً للمشاريع المائية العربية، واستغلال تركيا له لتفعيل دورها الإقليمي على حساب الأطراف الأخرى، والمشاركة الإسرائيلية فيه. فيما ركزت المشاكل الفنية والتقنية على المخاوف العربية من عدم قدرة تركيا على توفير الكميات المقررة في المشروع، وتأسيساً على ما سبق فقد عارضت الدول العربية المعنية المشروع ولم توافق عليه.

– دراسة بخيت، حيدر نعمة، (2009)، بعنوان: "**المياه العربية: الواقع والتحديات الاقليمية**"

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع المياه العربية والتحديات الاقليمية التي تواجهها، وانطلقت من إن المشكلة الخطيرة في المياه العربية هي أن أغلب البلدان العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فبلدان أثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وزائير هي بلدان تتحكم بأكثر من 60% من منابع الموارد المائية للوطن العربي. وتتمثل أهم الاستنتاجات بالنقاط التالية:

1- وقوع جميع البلدان العربية باستثناء العراق ومصر تحت خط الفقر المائي والبالغ للفرد الواحد اقل من 1000 متر مكعب سنويا. بينما تقع 12 دولة عربية تحت خط الفقر المائي الخطير للعام المذكور والمتمثل بأقل من 500 متر مكعب سنويا للفرد.

2- استمرار المشاكل ما بين الدول العربية ودول المنبع وهذه المشاكل مرشحة للزيادة نتيجة تنامي الطلب على المياه، وهذه المشاكل لا تنحصر بمياه الأنهار وإنما تتضمن إدارة المياه الجوفية المشتركة.

3- قلة الوعي الرسمي والشعبي العربي بخطورة المشكلة الناجمة عن نقص المياه في المستقبل.

4- ارتفاع نسبة الفاقد من المائية إذ انها نسبة الضياع في الزراعة تصل إلى 70% وفي الاستخدام المنزلي تصل إلى 40%.

5- ان المشكلة لا تقتصر على شح المياه في معظم الدول العربية وإنما تميز المياه العربية بارتفاع نسب التلوث.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات من أهمها:

1- استحداث أماكن خاصة للطمر الصحي يتم إنشاؤها وفقا للمواصفات الصحية وان تكون بعيدة عن المناطق السكانية.

2- إقامة مراكز بحثية متخصصة بالمياه في البلدان العربية بصورة عامة وفي البلدان التي تعاني من نقص شديد في المياه بصورة خاصة.

– دراسة حسن، مرتضى جمعة، (2010)، بعنوان: **موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها**"

هدفت الدراسة الى التعرف على جذور الأزمة في موارد المياه العربية وأبعادها، حيث بينت أن المياه تلعب دورا كبيرا في حياه الإنسان أفرادا وجماعات حيث أن التجمعات البشرية الأولى كانت قد أقيمت على ضفاف الأنهار بل أن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور

القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سبب رئيسيا في قيامها (حضارة وادي الرافدين على ضفاف نهري دجلة والفرات وحضارة وادي النيل على ضفاف نهر النيل). كما اشارت الدراسة إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملاً اساسياً في إثارة النزاع بين الدول او في تطور الخلافات بين الدول من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك الى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم. وقد أصبحت المياه احدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الانهار او مصادر المياه على الدول المتشاركة معها في نفس المصدر المائي، وبينت الدراسة أن السياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول المتشاركة معها، حيث طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 وقيام الجمهورية التركية.

– دراسة الرشيدي، حسن، (2011)، بعنوان: "**حرب المياه القادمة: حوض النيل أنموذجاً**"

هدفت الدراسة الى بيان أن الحرب القادمة هي حرب مياه وذلك من خلال التطرق الى النزاع على مياه النيل، وبينت الدراسة أن موارد المياه في الشرق الأوسط باتت من بين التحديات المتعددة التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، ليس فقط لكون حدود الموارد لا تتفق مع الحدود السياسية، بل وأيضاً من تفاقم المنافسة في حالة تنازع المصالح التي أصبحت وشيكة.

وأشارت الدراسة الى أنه مع كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذه المشكلة؛ فإن سلاح الماء لم ينل حظًّا وافراً من اهتمام الباحثين باعتباره سلاحاً سياسياً يُستخدم أداةً للتكافل والاستفادة المشتركة أو أداة للخلاف وإثارة النزاعات.

وبينت الدراسة أن المتتبع لتوقيت ظهور الخلافات وإبرازها يرى أن ما يحدث بين مصر والسودان بين آن وآخر، وأيضاً ما حدث بين مصر وإثيوبيا في أواخر السبعينات حينما وصل إلى سدة الحكم في إثيوبيا نظام عسكري ماركسي التوجه، يرتبط بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع الاتحاد السوفييتي السابق، في الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسية المصرية ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع الولايات المتحدة، وعليه اندلعت الخلافات السياسية بين الجانبين، وسرعان ما انعكست على قضية المياه.

كذلك بينت الدراسة أن الخلاف الذي حصل عندما أعلنت إثيوبيا عن إقامة سد على النيل الأزرق بتمويل من صندوق النقد الدولي، جاء هذا مع لعب مصر دوراً رئيساً في المصالحة الصومالية واستضافتها لأطراف النزاع في القاهرة؛ الأمر الذي شعرت معه إثيوبيا بأن مصر تحاول أن تنال من دورها الإقليمي في القرن الإفريقي، وكان هذا أيضًا متقاطعًا مع محاولة مصر الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، واعتراضها على المحاولة الأمريكية الأخيرة لضرب العراق، فأرادت أمريكا اللعب بورقة المياه عبر بوابة صندوق النقد الدولي (المموِّل له حقيقة أمريكا) وفتح الاعتمادات اللازمة لتمويل سد إثيوبيا؛ مما أثر بالفعل على الموقف المصري الذي بدا متراجعًا عن موقفه السابق مع العراق.

- دراسة، نجيب، عمر، (2012)، بعنوان: "**حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط**"

أوضحت الدراسة أن حروب المياه ليست مصطلحا جديدا لتفسير وضع خطر يهدد بتحول في مسار العلاقات الدولية في منطقة معينة أو عدة مناطق من الكرة الأرضية، ولكن وتيرة تكراره تصاعدت في السنوات الأخيرة مركزة على الاحتمالات القوية لوقوعه خاصة في المنطقة العربية، أو الجزء الأعظم من الشرق الأوسط الكبير، الذي يمتد من أفغانستان مرورا بالبوابة الشرقية للأمة العربية وسورية وفلسطين وعبر مصر وشمال أفريقيا حتى سواحل المغرب على المحيط الأطلسي.

وبينت الدراسة أن معظم الاتفاقات حول الأنهار الدولية في الشرق الأوسط وقعت بين الدول الشرق أوسطية وبين دولة عظمى أوروبية، أو بين دولتين عظميين أوروبيتين كانتا تسيطر على أراضي المنطقة، كالاتفاق على استخدام مياه نهر الفرات ونهر اليرموك في الأردن الذي وقع بين فرنسا وبريطانيا، ووثيقة أخرى وقعت بين مصر وبريطانيا سنة 1929، منحت بموجبها مصر حق استغلال 55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل بجانب توقيع بريطانيا في نفس السنة، نيابة عن أوغندا وتنزانيا وكينيا، اتفاقا مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

-دراسة جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، (2007)، بعنوان: "**حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط**"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين محدودية الموارد المائية والنزاع الدولي في منطقة الشرق الأوسط. وتوضيح مدى خطورة غياب الإطار القانوني الجامع في العلاقات بين دول الشرق الأوسط.

وبينت الدراسة إن العالم سيشهد في القرن الحادي والعشرين نزاعا على المياه العذبة يشبه إلى حد كبير وربما أكثر حدة من التطاحن على النفط، ويعتقدون أن أكثر من مليار نسمة في العالم قد يعانون من آثار نقص المياه خصوصا مع ازدياد حالات الجفاف وزيادة الطلب على المياه لذلك فليس من المستبعد أن تشهد كل من آسيا وأفريقيا حروبا هدفها السيطرة على مصادر المياه ينفخ فيها ويسعر لهيبها أصحاب المصالح والاحتكارات ومصاصو دماء الشعوب

– دراسة معهد الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، (2010). بعنوان: "**العراق وسورية وتركيا: خطوات سريعة نحو حرب المياه**"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح إن أزمة المياه التي يمر بها العراق وحجب تدفق المياه عبر نهري دجله والفرات تشكل أزمة مائية حقيقية. وبينت إن السياسة التركية عندما تتعلق بالأمور الخاصة بمصالحها عادة تكون ثابتة لن تتغير بتغير حكامها وساستها وهذا حال اكثر الدول، لأن مياه الفرات ودجله تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما تدعي ذلك تركيا.

كما بينت النتائج ان الازمة المائية التي يتعرض لها العراق هي الاخطر منذ نصف قرن وصفها الخبراء بانها فجوة مائية خسر العراق جراءها 40% من اراضيه الزراعية بعد تاريخ طويل من العلاقات المتوترة تهدف لسلبه حقوقه في مياه دجلة والفرات التي ضمنتها اتفاقات ثنائية وأخرى دولية ملزمة وصرفت الانتباه عما يدبر بالخفاء له لحجم الاخطار القادمة للسدود والخزانات التي اقامتها كل من تركيا وسورية وإيران على مياه الانهر التي تنحدر اليه تاركة امامها حصة مائية لا تكاد تسد احتياجاته الانسانية والزراعية والغذائية، وهو امر فائق الخطورة استدعي ان تدق نواقيس الخطر لما اعتمدته بعض دول الجوار من سياسات حجز متعمدة لمياه دجلة والفرات التي كفلت انسيابيتها مواثيق دولية، مما ادى إلى توقف المحطات الكهرومائية في دربندخان والموصل وسامراء وما تبع ذلك من انخفاض خطير في مناسيب الانهار وعجز هائل في مياه الشرب والري.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

حاولت الدراسة الحالية توضيح الجوانب المتعلقة بدور المياه كمصدر في اثارة النزاع الاقليمي، وذلك من خلال دراسة حالة منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة من 2003 الى 2013، كما تناولت جانبا مهما من حروب المياه كجزء من الأمن القومي العربي.

كما هدفت الدراسات السابقة إلى دراسة الجوانب العملية في حماية المياه أثناء النزاعات المسلحة، مثل دراسة الزمالي، (2005)، ويعضها هدف الى التعرف على سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال دراسة حالة نهري الفرات ودجلة، مثل دراسة العباسي، (2007)، والبعض منها درس مشروع أنابيب مياه السلام من حيث وصفه وأهدافه ومخاطره، ومواقف الدول العربية المعنية به مثل دراسة عبد العزيز، (2008)، وبعض الدراسات حاولت توضيح أن حروب المياه ليست مصطلحا جديدا لتفسير وضع خطر يهدد بتحول في مسار العلاقات الدولية في منطقة معينة أو عدة مناطق من الكرة الأرضية. في حين هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الاوسط وذلك من خلال دراسة حالة: تركيا–العراق–سورية للفترة 2003-2013.

منهجية الدراسة

ذلك اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي والتحليلي بهدف التعرف على دور المياه كمصدر في اثارة النزاع الاقليمي، وذلك من خلال دراسة حالة: تركيا–العراق–سورية للفترة 2003–2013، وبالتالي إتاحة المجال للتعرف بشكل علمي على دور المياه في هذا الجانب وبيان المفاهيم المتعلقة بذلك، مما يساعد على رصد الحقائق المتعلقة بطبيعة المشكلة والأدوار التي يتم دراستها، كذلك اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

الفصل الثاني

المفاهيم العامة

الفصل الثانـي

المفاهيم العامة

حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الإستراتيجية نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز وتوسطها لقارات العالم القديم، مما جعلها الطريق الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب، وقد ازدادت أهمية المنطقة في العصر الحديث بعد اكتشاف الثروة النفطية، حيث يوجد في المنطقة اكبر احتياطي نفطي في العالم، مما جعله مطمعا للقوى الأخرى، وقد زاد في أهميتها الإستراتيجية موقعها بالنسبة لخطوط المواصلات، وذلك لان الأهمية الإستراتيجية لخطوط المواصلات تغلب على القيمة الاقتصادية البحتة لها.

إن منطقة الشرق الأوسط هي من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، فالموقع الفريد لدول الشرق الأوسط جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسط موقعه بين قارات العالم القديم أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتماسكها جغرافياً جعلها من أهم الممرات الدولية، مثل قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب، كذلك احتضانها حوض البحر الأحمر وإشرافها على جنوب وشرق البحر المتوسط والبحر العربي، وإطلالها على المحيط الأطلسي والهندي قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية.

الشرق الأوسط هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية، وقد سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية (عبدالجواد، 2006: 22).

إن مصطلح الشرق الأوسط هو فكرة ظهرت من أفكار الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، وبهدف فرض واقع جديد، وذلك من خلال ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمثل أحد أهم تلك المشروعات بجانب ما طرحته أوروبا من مشروع يعرف بمشروع الشراكة الأوربية / العربية، الساعي إلى ربط دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ربطا عضويا وثيقا بدول جنوب أوروبا، باعتبار أن دول المجموعتين جميعها تقع ضمن فضاء حوض المتوسط (القاسم، 2009: 18).

يتناول هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالنزاع والمياه والوضع القانوني لها، وقد تم تقسيمه الى مبحثين تم في المبحث الأول، الحديث عن مفهوم النزاع الدولي من خلال المطلب الاول، في حين تم في المطلب الثاني بيان مفهوم الأمن المائي، وخصص المطلب الثالث لبيان موقف القانون الدولي واستغلال الأنهار الدولية.

وفي المبحث الثاني تم تناول المفاهيم المتعلقة بالشرق الأوسط وملامح تشكيله، حيث تم تقسيمه الى مطلبين تم في المطلب الاول الحديث عن مفهوم الشرق الأوسط وأهميته الاستراتيجية، وفي المطلب الثاني تم بيان العوامل التي شكلت ملامح الشرق الأوسط. لذلك سيتم تناول هذا الفصل من خلال من خلال مبحثين هما:

المبحث الاول: المفاهيم المتعلقة بالنزاع والمياه والوضع القانوني لها.

المبحث الثاني: دراسة المفاهيم المتعلقة بالشرق الأوسط وملامح تشكيله وكما يلي:

المبحث الأول

المفاهيم المتعلقة بالنزاع والمياه والوضع القانوني لها

سيتم تناول هذا المبحث من خلال بيان المفاهيم المتعلقة بالنزاع والمياه والوضع القانوني لها، وذلك من خلال الثلاثة مطالب الاتية:

- المطلب الاول: مفهوم النزاع الدولي
- المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي
- المطلب الثالث: القانون الدولي واستغلال الأنهار الدولية.

المطلب الاول: مفهوم النزاع الدولي

النزاع هو موقف من التعارض بين اثنين أو أكثر من الفاعليين الاجتماعيين ويكون النزاع دوليًا حينما يكونا الفاعلون المنغمسون فيه دوليين, ويمثل النزاع أحد جانبي التفاعلات الدولية في حين يمثل التعاون الجانب الأخر من تلك التفاعلات, ويتباين تعريف النزاع تبعًا للمنظور الذي يتم من خلاله تعريف الظاهرة النزاعية, فمثلاً المنظور السياسي للنزاع يشير إلى أنه موقف تنافسي خاص, يكون طرفاه أو أطرافه, على دراية بعدم التوافق في مواقفهم المستقبلية المحتملة, والتي يلجأ من خلاله أحد الأطراف أقلهم إلى تبني موقف لا يتوافق مع مصالح الطرف الثاني (خليل، 2008: 198)

والنزاع الدولي يكون مائيًا إذا كانت المياه موضوعه أو مادته أو سببه وبصفة عامة يعرف النزاع الدولي بأنه موقف تنافسي يكون كل من أطرافه عالمًا بعدم التوافق في المواقف والمصالح التي يتبناها الطرف الآخر.

ولا يجب الخلط بين مفهوم النزاع والحرب فالنزاع هو مرحلة قبل الحرب, أما الحرب هي استخدام القوات المسلحة.

ومفهوم النزاع المائي أو النزاع الدولي على المياه الذي تتبناه الدراسة، لا يقصد به القتال أو الحرب من اجل المياه, وإنما هو ما قبل القتال الذي يعتبر الوسيلة الأخيرة التي لم يعد هناك بد من استعمالها – نزاع سياسي وعلمي وتقني واقتصادي وقانوني (خليل، 2008: 199)

أما مؤشرات مفهوم النزاع الدولي فانه من أفضل الإسهامات العلمية في مجال تحديد مؤشرات " النزاع الدولي " هو القائم على دراسة وتحليل مختلف جزئيات السلوك اللفظي والفعلي, الكبيرة والصغيرة, التي تكون جسم السلوك الخارجي للدولة ومن خلال الاضطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بتحليل النزاع المائي فقد تم التوصل إلى ثلاث مؤشرات للنزاع المائي في أي حوض من احواض الأنهار الدولية: (طايع، 2007: 47)

1- النزاع حول اتفاقيات المياه المبرمة في الحوض المائي.

2- النزاع حول معايير تقاسم المياه المشتركة في الحوض المائي.

3- النزاع حول شرط الأخطار المسبق قبل الشروع في تنفيذ أية مشروعات مائية في الحوض.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي

بدأت أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تركز على إعادة تعريف " مفهوم الأمن " بحيث يتضمن ثلاثة أنواع من التهديدات بخلاف التهديدات العسكرية وهي التهديدات السياسة والاقتصادية والبيئية, وصار مفهوم الأمن المائي أحد مكونات مفهوم الأمن القومي.

ويرتبط مفهوم " الأمن المائي " بمفهوم " الميزان المائي " ويقصد بالأخير الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة, وبين إجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلفة الاحتياجات. والأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها. أما عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها, ينخفض مستوى الأمن المائي وبالعكس وهو مفهوم نسبي حيث يجري الحديث عنه عادة في مستويات مختلفة في البلدان المختلفة. (خدام، 2011: 91)

يقصد بالموارد المائية إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر مياه تقليدية وغير تقليدية في فترة زمنية معينة. ويختلف تعريف محدودية الموارد المائية باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد إليه في القياس وبصفة عامة تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة محدودية الموارد المائية فهناك عدة مؤشرات لتحديد ظاهرة " محدودية الموارد المائية " هي: (طايع، 2007: 49)

1- المؤشر الكمي يمكن قياسه استنادًا إلى مؤشرين فرعيين:

ا- أن يكون نصيب الفرد من المياه أقل من خط الفقر العالمي (1000 م3 / للفرد / السنة).

ب- أن يكون حجم المتاح من المياه أقل من المطلوب للاستخدام المائية.

2- المؤشر الكيفي: يقاس بدرجة " تلوث " المياه والتي يترتب عليها عدم القدرة على استعمالها رغم توافرها بكميات كبيرة.

3- المؤشر الاقتصادي يقاس بعدم توافر منشآت مائية لازمة لنقل وتوصل المياه إلى المستخدمين في المنازل والمصانع وذلك للفقر الاقتصادي.

ويمكن تعريف السياسة المائية بأنها " الإطار الذي يتم من خلاله إدارة الموارد المائية واستنباط مجموعة القواعد الناظمة لذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: القانون الدولي واستغلال الأنهار الدولية

كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أعد دراسات بشأن الموارد المائية والتعاون الإقليمي، وقدمها إلى مؤتمر دولي عقد في (هلسنكي) عام 1966م، حيث أقر المؤتمر " المبادئ الحديثة القانونية والعامة التي تساعد على إقامة أنظمة للتنمية الشاملة في أحواض الأنهار " وبعد ذلك بعشرة أعوام وفي الفترة من (14 – 25 /1977/3م) انعقد في الأرجنتين مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه وقد تبنى المؤتمر تلك المبادئ، إضافة الى توصيات تخص التعاون الإقليمي في أحواض الأنهار، إذ تعتبر هذه المبادئ التي صاغتها مؤتمرات دوليه أعدت تقاريرها وتوصياتها بطريقة التوافق مبادئ عامه تستنير بها الدول لدى عقدها إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية ولحفظ حقوق الأطراف التي لها حق الاستفادة من تلك الأنهار (طوقان، 2009: 211).

أما في حال عدم وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، فالمرجع يكون للقواعد العرفية التي أستقر عليها القانون الدولي، والتي تلزم الدول الواقعة على النهر الدولي بعدم أقامة مشروعات من شأنها التأثير على حقوق الدول الأخرى الواقعة عليه، إلا بعد أن تحصل على موافقة مسبقة من الدول المعنية، أو عن طريق النص صراحة في حال عقد اتفاقية على وجوب احترام حقوق الدول الأخرى وتوزيع المياه بينها بما يحول دون استئثار بعضها بحقوق البعض الآخر والأضرار به وهناك أكثر من ستين معاهدة واتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف تبنت هذه القاعدة وتأخذها أساساً

تبني عليها إستغلال موارد المياه المشتركة هذا فيما يتعلق بالقواعد العامه الحاكمه للأنهار الدولية. (لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، 1994).

أما الاتفاقيات الخاصة بأحواض الأنهار في المنطقة العربية / الشرق الأوسط، فهي محصورة، حتى اليوم، بالاتفاقية المعقودة بين مصر وأثيوبيا في العام 1902 م، وبين مصر والسودان في العام 1959م بشأن حوض النيل ومياهه، أما فيما يختص حوض الفرات ودجلة فلا توجد اتفاقيات معقودة لتنظيم استخدام المياه فيهما، وإنما تحكمهما القواعد العامه للقانون الدولي. (طوقان، 2009: 213).

إن القانون الدولي الذي ينظم استغلال مياه الأنهر الدولية فأنه يعلن أن لكل دولة التي يجري في إقليمها نهر مشترك أن تستغل القوة الطبيعية الموجودة في المجرى الذي يقع ضمن حدودها وتقيم فيه الأعمال الهندسيه بما يحقق لها الاستغلال، إنما على كل هذه الدولة أن تراعي في الوقت نفسه أن لا يؤدي استغلالها لجزء من النهر الداخل في ملكيتها الى الأضرار بغيرها من الدول المشتركة معها في ذات النهر، وعلى ذلك يمتنع عليها القيام بما يلي: (المادة الخامسة، الصادرة عن لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في 17 / 6 / 1994).

أ- تغير المنطقة التي يعبر فيها النهر حدودها الى إقليم دول مجاورة إلا بموافقة هذه الدولة.

ب-أي تغير من طبيعة المياه يؤدي تغيراً من شأنه أن يضر بغيرها.

ج- أن تقوم على إقليمها بأعمال يمكن أن تؤدي الى فيضان النهر في إقليم دول أخرى.

د- أن تصرف أو تحجز من مياه النهر قدراً يتسبب عنه هبوط المستوى الطبيعي لمجرى الماء في الدولة المجاورة.

هـ-أن تقوم بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الملاحة في النهر أو الى إيجاد عقبات في سيرها.

أما ابرز المبادئ المتعلقة بحل النزاعات الدولية على المياه حسب ما أقرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 1974: (حماد، 2008: 54)

1- حق الدولة التى تقع في الجزء الأسفل من النهر تسلم إشعار مسبق عن أي نشاط في الدول التى تقع في أعلى النهر والذي يؤثر عليها، ووجوب دخول الأطراف ذات العلاقة في إستشارات ومداولات فيما بينها قبل البدء بأي مشروع في الحوض النهري.

2- منع الأعمال التى يمكن أن تسبب أضرار كبرى لأي طرف من الأطراف، ووجوب التعاون بين الجميع حول المشاكل المعنية.

3- منع أي أعمال تؤدي الى أضرار بيئية في الدول الأخرى.

4- ضرورة تأجيل الأعمال المتعلقة باستغلال المصادر المشتركة في حال توقع أن تكون المفاوضات بين الدول المعنية طويلة.

المبحث الثاني

المفاهيم المتعلقة بالشرق الأوسط وملامح تشكيله

سيتم في المبحث الثاني بيان المفاهيم المتعلقة بالشرق الأوسط وملامح تشكيله، وسيتم تناوله من خلال مطلبين هما:

- المطلب الاول: مفهوم الشرق الأوسط وأهميته الاستراتيجية
- المطلب الثاني: العوامل التي شكلت ملامح الشرق الأوسط

المطلب الاول: مفهوم الشرق الأوسط وأهميته الاستراتيجية

الفرع الاول: مفهوم الشرق الأوسط

لا شك أن منطقة الشرق الأوسط من المناطق الساخنة في العالم، والتي دارت حولها نزاعات مريرة في الماضي والحاضر والمتوقع استمرارها في المستقبل، والمتأمل في خارطة الشرق الأوسط، يجد أن حدود هذه المنطقة تمتد وتتقلص وفقاً للاختلاف في وجهات نظر الدول التي حددت هذه المنطقة، وأطلقت هذا المصطلح لكي يتماشى مع مصالحها وأهدافها وأطماعها في المنطقة.

لقد أصبح الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة موضع إهتمام دولي كبير، من النواحي الأمنية والسياسية والتنموية، وقد أدى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في العام 2003 إلى تراجع مستوى الاستقرار والأمن الإقليميَّين، والى تزايد الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

إن مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات التي ظهرت لتعزز فكرة إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي منذ فترة وأعيد طرح هذه الفكرة في عام 2004، من أفكار الولايات المتحدة الأمريكية

وطرحته كونداليزا رايس لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، وبهدف فرض واقع جديد على المنطقة يخدم هذه الأهداف.

يتفق معظم المؤرخين على أن "مصطلح الشرق الأوسط" ظهر في كتابات المؤرخ العسكري الفرد ماهان، صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ،إذ اقترح في مقال نشره في مجله " National of Review" الصادرة في لندن سبتمبر 1902، إطلاق هذه التسمية على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية، وسرعان ما التقط فالنتين شيرول "Chirol"، مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران، هذا التسمية وبدأ يستخدمها في مقالاته التي كانت تنشرها جريده التايمز (العلاف، 2009: 97).

وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح (سلامة، 2005: 23).

إن إعلان تأسيس إسرائيل على الأرض العربية في فلسطين في 14 أيار من العام 1948، دفع الكتاب والسياسيين والمفكرين إلى الترويج لهذا المصطلح، رغبةً منهم في تثبيت الكيان الإسرائيلي، ومحاولة السعي إلى دمجه ضمن المنطقة، وعلى هذا الأساس تعاملت أجهزة الإعلام والدوائر الغربية مع بلدان جامعة الدول العربية على أنها أقطار شرق أوسطيه (الزيات، 2003: 38).

إن من أهم التعاريف الإقليمية للشرق الأوسط هو ما جاء في التعريف الإسرائيلي والتعريف العربي والأمريكي والتي كانت على النحو التالي:

تعريف شيمون بيرس:

يؤكد بيريس في كتابه " الشرق الأوسط الجديد" على (أن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية)، ويطرح هذا التصور لدوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي في سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام، ويشير إلى بعد جديد في تصور إسرائيل لمعادلة السلام تضيفه هذه الدعوة، وهي السوق الشرق أوسطية، وذلك بطرح فكرة الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في اقتصاديات الشرق الأوسط، وقد حاول بيريس في دعوته إلى شرق أوسط جديد, أن يبين أن أفضل طريق لبناء هذا الشرق الأوسط هو محاربة الفقر, ولكي يتم إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط لا بد من تامين الأمان المطلوب لمواطنيه, فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي، أو حتى متعدد فالمطلوب هو بناء شرق أوسط جديد, وضمن هذا الإطار يظل السلام هو الطريق الفعلي لتوفير الأمن ليس كهدف سياسي, لكن كإستراتيجية، فالأمن المشترك وحده هو القادر على تأمين الأمان الشخصي المطلوب للتركيز على حقيقة الشرق الأوسط بأبعاده الجديدة، بدلاً من الإغراق في الذكريات, ذكريات الانتصارات والحروب التي تخاض مرة أخرى (الكعكي، 2002: 196).

فتعريف شيمون بيرس لمنطقة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً ومن سورية شمالاً حتى اليمن جنوبا، إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية وتشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية (العناني، 2011: 59).

تعريف بريجنسكي

تحدث بريجنسكي مستشار الأمن الأمريكي السابق في عهد الرئيس جيمي كارتر صراحة في كتابه "بين جيلين" عن ضرورة استمرار الوطن العربي مجزئاً، ودعا إلى خلق عوامل جديدة لبث الفتنة والخلافات بين الدول العربية، وقال: (إن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية

مختلفة يجمعها إطار إقليمي، وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تُصفي فكرة القومية) (نوفل، 2008: 19).

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

اعتبرت دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط المنطقة التي تشمل (البحرين، قبرص، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سورية، تركيا، الإمارات العربية، واليمن)، وهذا التعريف هو الذي وضعه الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافياً لقارات العالم القديم الثلاث (مطر وهلال، 2003: 26).

ويشير (حوات، 2002: 24) إلى إن هذا التعريف لا يشمل جميع الدول الأعضاء في الجامعة حالياً فهو لا يشمل مثلاً دول المغرب العربي مثل: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، بينما يشمل التعريف عدة دول غير عربية مثل: قبرص، إيران، تركيا، إسرائيل، وقد أعلنت أمريكا على لسان وزير خارجيتها كولن باول في أواخر ديسمبر 2002 عن (البرنامج الأميركي للإصلاحات في العالم العربي) وخصصت له عدة ملايين من الدولارات للمساعدة على إقراره كخطوة أولى (مبادرة من اجل شراكة أمريكية شرق أوسطية)، ويهدف هذا البرنامج إلى وضع أمريكا إلى جانب التغيير ومستقبل الحداثة في الشرق الأوسط، ويشمل برنامج الإصلاحات ثلاث محاور رئيسية هي:

1- الإصلاح السياسي أو فرض الديمقراطية.

2- الإصلاح الاجتماعي أو فرض الليبرالية في التعليم والدين وحقوق المرأة.

3- الإصلاح الاقتصادي أو فرض العولمة والنظم الاقتصادية الغربية ,كالسوق المفتوحة وفتح الحدود أمام الرأسمال الأجنبي، بإقرار الخصخصة والشراكة الأجنبية.

تعريف الوكالة الدولية للطاقة النووية

قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تعريفاً جديداً لحدود الشرق الأوسط إذ حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غرباً إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقاً وبين سورية شمالاً إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوباً وهذه الدول هي (مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سورية، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية، بالإضافة لإسرائيل)، وهذا التعريف انه استبعد تركيا وقبرص كونهما أعضاء في حلف شمال الأطلسي (حوات، 2002: 26).

تعريف جامعة تل أبيب

قدمت جامعة تل أبيب تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الإستراتيجية تعريفاً شمل حدود الشرق الأوسط والذي يتكون من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال ومعظم محيطه إسرائيل وإيران، أما مركز موشي ديان فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط واستثنى منها جميع دول المغرب العربي وأضاف إليها تركيا (حوات، 2002: 27).

تعريف الأمم المتحدة

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً ومن سورية شمالاً حتى اليمن جنوبا، ولكن الأمم المتحدة عادت وأجرت دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي عام (1989م) رأت أن التعريف

السابق لا يفي بالغرض فعرفت المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنتين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل (العناني، 2011: 58).

تعريف جامعة الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط.

جاء تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية في شهر آذار من عام (1993م)، وقد جاء تعريف الجامعة للشرق الأوسط أنه عبارة عن الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل، وقد استبعد هذا التعريف تركيا تماماً كونها عضو في حلف شمال الأطلسي (العلاف، 2009: 99).

تعريف معهد الشرق الأوسط

تأسس هذا المعهد في واشنطن سنة 1946، حيث وسع استخدام المصطلح المذكور ليشمل بالإضافة إلى منطقة شرق البحر المتوسط، كلاً من باكستان وآسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال إفريقيا، ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية (حوات، 2002: 33).

تعريف المعهد الملكي للشؤون الدولية

تأسس هذا المعهد في لندن عام 1919 برئاسة المؤرخ أرنولد توينبي، ويرى أن تسمية الشرق الأوسط شملت شرق البحر المتوسط وبصورة خاصة منطقة بما يعرف بالهلال الخصيب مع مصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران، وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، توسع استخدام هذا المصطلح ليشمل المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان (حوات، 2002: 34).

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ القدم محط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثرواتها الطبيعية وخاصة المياه ومنابع النفط، إضافة إلى موقعها الجيوستراتيجي الهام الذي يتوسط الخريطة العالمية، ولذلك فقد شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والنزاعات الإقليمية.

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لاعتبارات إستراتيجية عديدة لما فيها من ثروات طبيعية وموقعها الجغرافي القاري المسيطر على طرق التجارة العالمية، وسيطرتها على أغلب المنافذ البحرية، وبعد أن انتهى الاحتلال واستقلت الدول بقي هذا الاهتمام مستمرا ولكن بأشكال أخرى، وفي مقدمتها الرعاية والمساعدة في بناء الدول، ولهذا أبقت تلك الدول على توازن القوى في هذه المنطقة، بحيث يحفظ لها مكانتها ويضفي على بقائها الشرعية، فكانت الحروب هي الوسيلة الأساسية التي تمكن الدول الغربية من التواجد في المنطقة (عبد الحميد، 2003: 1).

تحتل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين، وتتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية هامة بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثالث (آسيا، وأفريقيا وأوروبا)، وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الأولية والقوى البشرية، كما ويصل دول الغرب بالقارة

الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس (عثمان، 2009: 77).

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الإقليمية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والغاز إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح إستراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية (غازي، 2004: 18).

وفي ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية منذ مطلع التسعينيات والتي تمثلت بانهيار المنظومة الاشتراكية والتحول إلى النظام الأحادي القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وطموحها في السيطرة على العالم، أدى ذلك إلى تغير في التحالفات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات الكبيرة التي تمتلكها منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت أكثر المناطق في العالم تأثراً بذلك، حيث بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة تم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً اقتصادياً وسياسياً وهدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي واقتصادي موسع، بقصد استغلال ثرواتها ومن هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول واحتلال العراق مشروع الشرق الأوسط الكبير (مطر، وهلال، 2003: 26).

وقد ازداد اهتمام القوى العظمى بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فإضافة إلى الاهتمام السياسي بالمنطقة هناك التوجه والتحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في إستراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن 1999، وبدأ بالسيطرة على الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط، ويقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، حيث منح الحلف دول الخليج صفة حليف، الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية وقوات الحلف باستخدام المنشات العسكرية والدعم من الدول المضيفة، وهنالك قبولاً خليجياً عاماً لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية (عبد الجبار، 2005: ص73).

إن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي من هنا كان الاهتمام في المنطقة، بهدف الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي الذي يحافظ على مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة، وللشرق الأوسط أهمية عالمية، ويظهر ذلك عند النظر إلى هذه الأهمية من النواحي الآتية: (عبد الجبار، 2005: 73-76).

أولا: الأهمية الإستراتيجية:

للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، مما جعلها من أكثر المناطق تأثراً وتأثيرا بالأحداث والتطورات العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ 66%من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين، أنتجت

منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط للعالم المتطور وخاصةً دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيراً على شعوب المنطقة، وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنطقة.

ثالثا: الأهمية الدينية:

حيث أن مهد الديانات السماوية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط، ومنها ولد أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام في العراق، وابنه إسماعيل عليه السلام في فلسطين، وموسى عليه السلام في مصر، والمسيح عيسى عليه السلام في بيت لحم في فلسطين، ومولد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في مكة، وتوجد أقليات مسيحية في مصر ولبنان والأردن وسورية والعراق وفلسطين، وتعتبر القدس الأرض المقدسة بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين.

المطلب الثاني: العوامل التي شكلت ملامح الشرق الأوسط

لقد أدى إدخال المنطقة إلى العصر الحديث الذي بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر عام (1798م)، واكتمل في عام (1919م) مع اقتسام الفرنسيين والإنجليز لمناطق الانتداب والنفوذ على امتداد منطقة (الشرق الأوسط)، أدى إلى تشابك النتائج البعيدة المدى لهذا الإدخال القهري للمنطقة في عصر الحداثة، والتي يمكن حصرها في أربع أصعدة كما يلي: (قرم، 2010: 73)

1- **ديموجرافيًا**. * تسببت عملية التحديث هذه بوجود طفرة سكانية منقطعة النظير في تاريخ المنطقة، مما أدى إلى انقلاب في البيئة الديموجغرافية وضاعف المعدل السنوي للنمو السكاني عدة مرات، ولقد كان هذا النمو أحد عوامل إدخال الشرق الأوسط في دائرة الأزمة المفتوحة.

---

* ديموجرافيا : Demographic Environment تهتم بدراسة الظواهر السكانية وحركة السكان كالزيادات الطبيعية والهجرة والقوى البشرية وطبيعة توزيعها حسب الجنس والمهنة والمواليد وغير ذلك.

2- **اقتصاديًا.** عرفت معظم دول المنطقة حركة تصنيع وتحديث زراعي، ولكن الطابع الريفي بقي هو الغالب على اقتصاديات "الشرق الأوسط" خصوصاً بعد الطفرة النفطية بعد حرب (1973م)، غير أنه لا يزال هناك اختلاف ملموس في التوازن من حيث الدخل السنوي، سواء في الدول النفطية أو غير النفطية.

3- **ثقافيًا.** لا تزال معظم دول المنطقة تعتبر من الدول المتخلفة، وعلى الرغم من الثورة التعليمية الحديثة التي أدخلت عشرات الملايين من سكان المنطقة إلى دائرة الوعي، إلا أن نسبة الأميين بين سكان الدول العربية الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشر تعتبر مرتفعه إذا قورنت بإيران وتركيا.

4- **أيديولوجيًا.** * جاءت عملية التحديث بعد سقوط الدولة العثمانية، فبدت وكأنها أرادت انتقال المنطقة من تاريخ ديني إلى تاريخ دنيوي. ولاشك أن هذه النتائج على أصعدتها الأربعة، كان لها تأثير، بشكل أو بآخر، في تشكيل ملامح المنطقة داخليًا والمطامع في ثرواتها خارجيًا، ولكنها لم تحدد تحديدًا قاطعًا وواضحًا المساحة الجغرافية التي يغطيها مصطلح (الشرق الأوسط).

---

* ايدولوجيا: هي مجموعة منظمة من الأفكار تشكل رؤية متماسكة شاملة وطريقة لرؤية القضايا والأمور التي تتعلق بالأمور اليومية أو تتعلق بمناحي فلسفية معينة سياسية بشكل خاص. أو قد تكون مجموعة من الأفكار التي تفرضها.

الفصل الثالث

الأوضاع المائية في الشرق الاوسط

الفصل الثالث

الأوضاع المائية في الشرق الاوسط

يتناول هذا الفصل الأوضاع المائية في الشرق الاوسط، وقد تم تقسيمه الى مبحثين تم في المبحث الاول بيان الأوضاع المائية في تركيا –سورية–العراق، وذلك من خلال تقسيمه الى مطلبين تضمن المطلب الاول الأوضاع المائية في تركيا، وفي المطلب الثاني تم الحديث عن الأوضاع المائية في سورية، وفي المطلب الثالث تم الاشارة الى الأوضاع المائية في العراق.

وفي المبحث الثاني تم الحديث عن النزاع على المياه وانعكاساته على سورية والعراق، حيث تم في المطلب الاول بيان أسباب تفاقم النزاع حول المياه في الشرق الاوسط، وفي المطلب الثاني تم بيان نزاع تركيا – سورية – العراق على نهري دجلة والفرات، وخصص المطلب الثالث لبيان انعكاسات المشاريع التركية على سورية والعراق.

تمهيد

هناك اطر للتعامل مع مشكلة المياه مثل الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، إلا أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة ستبقي هذه المشكلة مثارة، وان احتمالات نشوب نزاعات ونزاعات حول المياه في الشرق الأوسط تتزايد، لان حدود موارد المياه الطبيعية السطحية منها والجوفية، لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة، وان ضمان تدفق المياه والحصول عليها يشكل احد الأهداف الوطنية الأساسية لدول منطقة الشرق الأوسط، فقد احتلت مسألة الأمن المائي خلال السنوات الماضية قمة سلم الاولويات، وأصبح الحديث عن الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن الوطني بل ويرتبط به.

إن مشكلة المياه من وجهة النظر الأمنية من أكبر المشاكل وأكثرها خطورة وحساسية على المدى القريب والبعيد، فجميع الدول العربية تعاني من مشكلة المياه حيث أن 67% من موارد المياه تأتي من أراضي غير عربية، ولذلك فان الدول العربية ليس لها سيطرة على الموارد المائية، وعليه فان خطط التنمية للدول العربية مهددة دوماً بتهديدات توريد المياه من خارج الأراضي العربية، وحاجة الدول العربية للمياه ملحة مع الزيادة الهائلة لعدد السكان فيها.

وقد أصبحت مسألة المياه تحظى بأهمية كبيرة إقليمياً وعالمياً، حيث تشير الدراسات المعدة بهذا الخصوص إلى أن النزاع القادم في العالم سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه ومنابعه, فالمياه كانت ومازالت مصدر النزاعات والأطماع رغم الاتفاقيات المبرمة دولياً.

المبحث الأول

الأوضاع المائية في تركيا –سورية–العراق

ينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا، ويمران بسورية والعراق، ويصبان في الخليج العربي، ويبلغ طول نهر الفرات حوالي 2350 كلم، تقع 550 كلم منها في تركيا، و700 كلم في سوريه، و 1100 كلم في العراق، ويبلغ نصيب الفرات عند دخوله الى سورية حوالي 28 مليار م3 في السنة، ومنذ العام 1966 م بدأت تركيا في تنفيذ مشروعها الكبير لاستثمار مياه دجلة والفرات، فشرعت ببناء سد كيبان على الفرات نفسه، وسدود أخرى كثيرة على روافده، وفي الثمانينات اكتملت خطة الاستثمار الكبرى التي عرفت باسم مشروع جنوب شرق الأناضول – جاب GAP، وتشمل هذه الخطه على أقامة 22 سدا" منها 17 سدا" على نهر الفرات، و4 سدود على نهر دجلة، تم بناء أثنين منها، ويجري تنفيذ 11 سداً، أما العدد المتبقي فهو قيد كمية المياه التي تعبر الحدود السورية – التركية وهي لن تتجاوز 13 مليار م3 ، مقابل كمية مياه تقدر بـ 28 مليار م3 كانت تعبر الحدود قبل بلوغ المشروع التركي مرحلته الأخيرة مما يحدث تأثير بالغ على سوريه والعراق (رضوان، 2008: 132).

إذا ما أخذنا حقوق كل من سورية والعراق في مياه الفرات، وحاجتها ، فإن النصيب المتبقي سيكفي جزءاً صغيراً من حاجة سورية، في حين أن العراق سيعاني من حالة الحرمان المشرف على الكارثة، وبخاصة إذا ما عرفنا أن حاجته من المياه في الوقت الراهن تبالغ 17 مليار م3، وذلك لأن تنفيذ كامل المشروع التركي سيؤدي الى استبعاد مساحة 40 % من أراضي حوض الفرات في العراق من الاستغلال الزراعي، في حين سيؤثر المشروع سلباً على ثلثي الأراضي السورية المروية من مياه الفرات، وسيخفض المشروع نصيب سورية من المياه بنسبة تبلغ 40%، والعراق بنسبة

تبلغ 80%، وقد عادت مشكلة الفرات الى الظهور مرة ثانية، حينما بدأت تركيا في تشغيل الوحدة الأولى لتوليد الكهرباء من سد أتاتورك، إذ إن هذا التشغيل تطلب قطع المياه عن سورية والعراق عدة شهر، لرفع منسوب المياه في البحيرة، كما حدث في 13 يناير 1990م يوم قطعت تركيا مياه النهر شهراً كاملاً، وتخطط تركيا لإقامة عدة سدود على نهر دجلة ستؤدي الى حجز نسبة 50% من مياه النهر على العراق (المنصوري، 2005: 51).

تماطل تركيا في التفاوض الثلاثي التي يطالب به سوريه والعراق حول المياه، حتى إذا ما مرت مدة زمنيه مقدارها عشرة سنوات على المشروعات التركية على نهري دجله والفرات، واعتبرت تركيا أن ما اقتطعته لنفسها من مياه النهرين أصبح حقا مكتسباً، وتطل تركيا على مشكلة المياه في المنطقة من خلال مشروعها الخاص بمد أنابيب تأخذ مياهها من حوض الفرات لتغذي دول المنطقة حتى الجزيرة العربية بالمياه. ولذا فهي تتاجر ببيع المياه، رغم أنها تقوم بضخه من الحقوق الأصلية لسورية والعراق من مياه الفرات، وقد أطلقت تركيا في العام 1987م على مشروعها هذا أسم (مياه السلام)، وكان الغرض منه نقل ما يقرب من سبعة ملايين م3 يوميا" نهري سبيان وجيهان (من روافد الفرات) عبر أنبوبين الى ثماني دول عربيه، هي سوريه والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الست، ويبلغ طول الأنبوب الأول ما يقرب 3950 كلم، والثاني 2650 كلم، وهي تتبني شعار النفط مقابل المياه (المنصوري، 2005: 51).

إن أزمة المياه التركية السورية العراقية بدأت بعد قيام تركيا بتنفيذ مشروع إرواء جنوب شرق تركيا الذي يعد مشروعاً إنمائياً متعدد الأهداف لأنه يضم سدوداً، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وإمكانات للري واسعة على نهري دجلة والفرات، حيث أكدت سورية والعراق واللتان يمر من خلالهما النهران بأن هذا المشروع عدائي، ولذلك تألفت لجنة فنية مشتركة من تركيا والعراق

وسورية للاجتماع بصورة دورية لتبادل البيانات ومناقشة الأمور العامة لكنها للآن لم تصل لشيء رغم عقد العديد من الاتفاقيات بين هذه الدول.

لذلك سيتم تناول الأوضاع المائية في تركيا–العراق–سورية من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الاول: الوضع المائية في تركيا.
- المطلب الثاني: الوضع المائية في سورية.
- المطلب الثالث: الوضع المائية في العراق.

المطلب الأول: الوضع المائية في تركيا.

إذا كانت ندرة الموارد المائية تمثل تهديد للأمن المائي العربي، فإن ثراء هذه الموارد يمثل تهديداً بالدرجة نفسها، وتركيا مثال واضح لذلك فهي واحدة من الدول القليلة التى تتمتع بثراء شديد في مصادر المياه حيث يجري بها حوالي 18 نهراً بالإضافة إلى المياه الجوفيه والأمطار والبحيرات المتاحة لها، على أن نهري دجلة والفرات هما أهم الأنهار التي تنبع من الجبال الواقعة شمال تركيا. بالنسبة لنهر دجلة ينبع من منطقة حوض في تركيا وطوله من منبعه في تركيا حتى مصبه في الخليج العربي نحو 1900 كم منها 485 كم فى تركيا، 1400 كم فى العراق ويشكل حدوداً بين سورية وتركيا بطول 37 كم وتبلغ كمية المياه التي يحملها حوالي 42 مليار م 3. أما نهر الفرات مشترك فيه كلاً من تركيا (دولة المنبع) وسورية (دولة المجري) والعراق (دولة المصب) ويعتبر أهم مصدر للمياه بالنسبة لسورية، فكما أن مصر هي هبه النيل فإن سورية هي هبة الفرات حيث تعتمد عليه اعتمادا كلياً بعكس العراق التي تعتمد بالإضافة إلى نهر الفرات على نهر دجلة. وبالنسبة لنهر دجلة فإن هناك إتفاق عام يحدد حجم المياه المتدفقة فيه سنويا ولذلك يضعف تأثير

تركيا على نهر دجلة بالنسبة للعراق، أما نهر الفرات فهو يفتقر إلى وجود إطار قانونى ينظم العلاقات بين الدول الثلاث ويحدد نصيب كل واحدة منها فى مياهه، ولذلك كانت تركيا تؤكد أن لها السيادة المطلقة عليه مما يدفعها إلى إقامة السدود عليه وبذلك تضر بنصيب كل من سورية والعراق فى مياه هذا النهر ومن ثم كانت المياه وخاصة مياه نهر الفرات سلاحاً سياسيا فى يد تركيا للضغط على البلدين (العراق وسورية) لتحقيق الأمن التركى ومصدر تهديد للأمن المائى العربي من الشرق (رضوان، 2008: 138-141). وتتمثل المشروعات الأساسية لمشروع الجاب في:

1- مشروع الفرات الأدنى ويتمثل في: (المنصوري، 2005: 56-57)

أ. مشروع (سد أتاتورك) ويمثل خامس أكبر سد في العالم يبني بطريقة الردم بالأحجار على نهر الفرات.

ب. نفق (شانلي أورفر) أطول أنفاق الري في العالم وقد أكتمل العمل فيه في عام 1990 ويقوم بنقل المياه من بحيرة سد أتاتورك إلي سهول شانلي أورفر وحران وماردين وجيلان بينار.

ج. محطة كهرباء شانلي أورفر وطاقتها الإنتاجية 124 كيلو وات / ساعة.

د. مشروع ري شانلي أورفر . حران لري 147.866 هكتار.

هـ. مشروع ري ماردين وجيلان بينار لري 328.608 هكتار.

و. مشروع ري سيفرك وهيلوان لري 160.105 هكتار.

ز. مشروع ري يوزوفا لري 55.300 هكتار.

2- مشروع سد ومحطة قره قايا علي نهر الفرات بطاقة إنتاجية 7.355 مليون ك وات.

3- مشروع الفرات الحدودى: طاقة إنتاجية لمحطة السد الأول 2.528 مليار ك وات / ساعة ومحطة السد الثانيه 652 مليون ك وات / ساعة.

4- مشروع رى سروج ياذكى لري 146.500 هكتار.

5- مشروع ري (أدى يامان زكاهتا) ويضم 4 سدود لتوفير المياه اللازمة لري 77.409هكتار.

6- مشروع ري (أدى بامان، جوكصو، أدابان) لري 71.598 هكتار.

7- مشروع غازى عنتيب لرى 89 ألف هكتار ويضم 3 سدود.

8- مشروع (دجلة قرال قيزى) السد الأول بطاقة 298 مليون وات / ساعة والسد الثاني طاقته 146 مليون وات / ساعة.

9- مشروع سد ومحطة (باطمان) لري 37.744 هكتار.

10- مشروع سد ومحطة (باطمان وسيلدان) لري 213 ألف هكتار وإنتاج 1.5 مليار ك وات / ساعة من الكهرباء سنويا.

11- مشروع سد ومحطة (حرزان) لري 60 ألف هكتار وإنتاج 3.5 مليون ك وات / ساعة من الكهرباء.

12- مشروع محطة (إبلى صو) لتوفير 3.830 مليار ك وات / ساعة من الكهرباء سنويا.

13- مشروع (جزره) لري 89 الف هكتار وإنتاج 1.208 مليار كيلو وات / ساعة من الكهرباء.

14- مشروع أنابيب السلام: يعد مشروع أنابيب السلام أو مشروع السلام الذى طرحة الرئيس التركي تورجوت أوزال لحل مشكلة المياه فى الشرق الأوسط نقطة تحول في التعاون الإقليمي إذا ما كتب له أن يتحقق ذلك بأنه يؤدي الى إزالة الكثير من مشاكل دول المنطقة المائية، والزراعية، والتنموية حسب وجهة النظر التركية، ويقوم المشروع على نقل الفائض المائي من نهري سيحان وجيحان وهما نهران لا خلاف على السيادة التركية عليها والبالغ 16 مليون متر مكعب من المياه يومياً الى الدول المجاورة وذلك عبر خطين مائيين وهما: (نمر، 2004: 245)

أ.الخط الأول: يمتد غرباً نحو الأردن وسورية إلى بعض المناطق فى المملكة العربية السعودية مثل تبوك . ينبع . المدينة . جدة ويبلغ طوله 2650 كم.

ب. الخط الثاني: يمتد شرقاً باتجاه الخليج العربي عبر الأراضي السعودية ليغذي الكويت والبحرين وقطر والأمارات وعمان ويبلغ طوله 3900 كم.

إن مشروع السلام يثير مخاوف الدول العربية من ناحيتين:

أ- خطورة الاعتماد على دولة واحدة لتأمين مادة حيوية كالمياه.

ب- الخوف من إمكانية إدراج إسرائيل بإعتبارها دولة تعانى من نقص فى موارد المياه ضمن هذا المشروع، الأمر الذي يضر بالدول العربية وبالتوازن فى المنطقة لصالح إسرائيل.

ويرى الباحث أن مشكلة حوض الفرات تتمثل فى عدم وجود إطار قانوني ينظم العلاقة بين دوله، ويحدد نصيب كل منها فى مياهه، بل ويلزمهم بعدم القيام بأى عمل من شأنه الأضرار بحجم المياه التى تصل لكل دولة منهم، لذلك تتمتع تركيا بحرية كبيرة فى التعامل مع نهر الفرات حيث لم توقع حتى الآن سوى على اتفاق في عام 1987 مع سورية، تعهدت فيه بمدها ب 500 متر مكعب فى الثانية من مياه نهر الفرات. ومن هنا تظهر الحاجة لوضع اتفاق لتقسيم مياه نهر الفرات قبل أن تنزلق العلاقات بين دولة إلى حد المواجهة العسكرية خاصة بعد توقيع سورية والعراق على إتفاق لتنظيم حصة كل منهما من مياه هذا النهر وحرص تركيا على إتباع الوسائل الدبلوماسية فى معالجة التوترات الناشئة بينها وبين سورية والعراق.

المطلب الثاني: الوضع المائية في سورية.

أن كمية الأمطار المتساقطة فوق سورية تعتبر كبيرة نسبياً حيث تقدر 50 مليار م^3 سنوياً إلا أن القسم الأكبر منها أي 70% يضيع بالتبخر، أما مياه الأنهار السورية فمنها ما ينبع من خارج سورية ويصب خارجها كالفرات ودجلة والعاصي وفئة تنبع من سورية وتصب خارجها مثل اليرموك وبانياس وفئة داخلية ضئيلة المنسوب والفئتين الأولى والثانية تعتبر مصدراً للنزاعات، حيث أن الحكومة التركية أقامت السدود على مجرى نهري الفرات ودجلة وبلغت قدرة تخزين تلك السدود 90 مليار م^3 وهذا ما أدى إلى نشوب أزمة حادة بين تركيا من جهة والعراق وسورية من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل باستغلال مياه الجولان ومياه اليرموك، وتقدر حاجة سورية 23 مليار م^3 من المياه سنوياً وهذا ليس بالأمر اليسير تحقيقه (دكروب، 2003: 128).
أما أهم المشاريع المائية السورية فهي:

أ. يبلغ عدد السدود السطحية المقامة على الأنهار الداخلية حوالي (71) سداً بطاقة تخزينية تصل إلى حوالي مليار م 3.

ب. يبلغ عدد السدود على الأنهار المتنازع عليها ما عدا الفرات طولي (15) سدا وأهمها المقامة على نهر العاصي أما الباقية فهي سدود متوسطه وصغيرة.

ج. يعتبر سد الطبقة (الثورة) على الفرات، ومشاريع الري في حوض الفرات وسد البعث و6 تشرين على الفرات أيضاً، والسدود والمشاريع المائية على الخابور رافد الفرات الأساسي، أهم المشاريع المائية السورية على نهر الفرات. أما أضخمها فهو سد الطبقة الذي كان الهدف منه، بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية ري مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة

والتي تزيد عن / 600/ ألف هكتار وكذلك تنظيم مجرى نهر الفرات ودرء الفيضان (دكروب، 2003: 129).

المطلب الثالث: الوضع المائية في العراق.

يقع العراق بين خطي عرض 29– 37 شمالا وخطي طول 39–49 شرقا ويقسم إلى خمسة مناطق مناخية وهي: (الموسوي، 2004: 24)

أ. المنطقة الجبلية، تقع في الشمال والشمال الشرقي للعراق ومعدل سقوط الأمطار في هذه المنطقة يتراوح ما بين 500– 1000 ملم سنويا.

ب. المنطقة المتموجة، يصل معدل سقوط الأمطار في هذه المنطقة إلى 500 ملم سنويا.

ج. منطقة الجزيرة، وتقع ما بين نهر دجلة ونهر الفرات ويبلغ معدل سقوط الأمطار بها إلى 600 ملم سنويا.

د. المنطقة السهلية، وهي منطقة السهول ويبلغ معدل سقوط الأمطار بها حوالي 200 ملم سنويا.

هـ. المنطقة الصحراوية، تقع هذه المنطقة إلى الجنوب والجنوب الغربي من نهر الفرات، وهي مناطق الحدود مع سورية والأردن ومعدل سقوط الأمطار في هذه المنطقة حوالي 100 ملم سنويا.

تشكل مياه نهري دجلة والفرات المورد الرئيسي للمياه السطحية في العراق، وقد بلغ معدل الوارد السنوي بحوالي 80 مليار متر مكعب لنهر الفرات، أما نهر دجلة فيشكل حوالي 50 مليار متر مكعب سنويا، وان الجزء الأكبر من هذه الموارد يتشكل في فصل الربيع بالنسبة إلى دجلة وفي نهاية حزيران بالنسبة لنهر الفرات (الموسوي، 2004: 36).

إن المياه الجوفية الصالحة للاستعمال محدودة نسبيا في العراق، ولكن أجريت عدة دراسات وعدة أبحاث لتقدير كمية هذه المياه، حيث تبين أن كميتها تقدر بحوالي 2 مليار متر مكعب يتركز معظمها في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية وان أعماق المياه تصل إلى أكثر من 300 م وان نوعية هذه المياه مقبولة الاستعمال.

المبحث الثاني

النزاع على المياه وانعكاساته على سورية والعراق

وسيتم تناول المبحث الثاني من خلال النزاع على المياه وانعكاساته على سورية والعراق، وذلك بتقسيمه الى ثلاثة مطالب هي:

- المطلب الاول: أسباب تفاقم النزاع حول المياه في الشرق الاوسط
- المطلب الثاني: نزاع تركيا – سورية – العراق على نهري دجلة والفرات
- المطلب الثالث: انعكاسات المشاريع التركية على سورية والعراق

المطلب الأول: أسباب تفاقم النزاع حول المياه في الشرق الاوسط

في النصف الثاني من القرن العشرين ازداد استهلاك المياه العذبة عشرات الأضعاف عما كان عليه سابقاً، والسبب المباشر لهذا الاستهلاك المفرط هو الزيادة السكانية الهائلة وارتفاع مستوى المعيشة لدى الشعوب، وفي الوقت الراهن ولا سيما في أوائل القرن الحادي والعشرين، تفاقمت أزمة المياه على الصعيد العالمي عموماً وكذلك في الشرق العربي، وقد قيل في مؤتمر ستوكهولم عام 1982 حول المياه: " أن المياه العذبه ستأخذ مكانها إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى، كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم وان منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر حساسية في هذا الأمر (دكروب، 2003: 117).

وفي الوقت ذاته أفادت بعض تقارير وكالة الاستخبارات الأمريكية التي صدرت في الثمانينات بان هناك عشر مناطق في العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه ، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط (بين العرب وإسرائيل وبين العرب وتركيا)، ومن ابرز الأسباب لخلق أزمة مياه في منطقة الشرق العربي ما يلي: (التميمي، 2009: 16-22)

1- وجود إسرائيل في قلب منطقة الشرق الاوسط:

إن منطقة الشرق الأوسط تشكل واحدة من بؤر التوتر العالي في العالم، وكان زرع الكيان الصهيوني في هذه المنطقة وتشريد سكانها، مما أدى إلى النزاع العربي الإسرائيلي، وان مشكلة شح المياه وأطماع إسرائيل صاحبة الأيديولوجية المائية المتمثلة بالسيطرة والسطو على مياه المنطقة هي من أهم أسباب التوتر في المنطقة.

2- تقسيم المنطقة إلى كيانات سياسية:

بقيت منطقة الشرق الأوسط مستقرة وهادئة لفترة طويلة على جبهة المياه، وكانت كل دولة تأخذ احتياجاتها من المياه سواء السطحية ام الجوفية بدون نزاع الى أن قسمت المنطقة العربية إلى دويلات في اتفاقية سايكس - بيكو وجعلت لكل دويلة مصالحها المائية المنفردة، وان القانون الدولي لم يدخل في تفاصيل توزيع مياه الأنهار المشتركة وبقيت الغلبة للأقوى في أي نزاع على هذه المياه.

3- الظواهر المناخية:

باستثناء لبنان الذي يتلقى كمية لا بأس بها من الأمطار تسمح بقيام زراعات بعليه، فإن الصحاري تسيطر على معظم الدول العربية وتشكل 90% من مساحتها وهناك 69% من هذه الأراضي يقل فيها معدل الأمطار عن 100ملم سنوياً و 20% منها يتراوح المعدل فيها بين 100 و 400 ملم سنوياً، ومن المعروف أن مناخ معظم الدول العربية يتسم بارتفاع درجة الحرارة في اغلب اشهر السنة مما يجعل الحاجة إلى المياه كبيرة جداً خلال فترة الجفاف الطويلة، كما أن عامل التصحر وتراجع مساحة الغطاء النباتي المتمثل بالغابات، تؤثر سلباً في كمية المياه في المنطقة (الخشن، 2006: 56).

4- التزايد السكاني:

يعتبر هذا المؤشر من أهم عوامل النزاع على المياه في المنطقة العربية، إذ يكفي أن نعرف بان عدد سكان العالم العربي كان في العام 1985 حوالي 190 مليون نسمة وفي العام 1999 كان حوالي 273 مليون نسمة وفي العام 2002 بلغ عدد سكان الدول العربية 293 مليون نسمة وإذا أخذنا معدل النمو السكاني 2.4% يمكن أن يصل عدد سكان الدول العربية إلى 450 مليون عام 2025. هذه المؤشرات تدل على أن الموارد المائية التي كان ينالها 190 مليون عام 1985 أصبح يتقاسمها حينذاك أي عام (2002) 293 مليون نسمة وإذا بقي معدل النمو السكاني كما هو عليه فسوف يتقاسم هذه الموارد 450 مليون نسمة في المستقبل القريب، هذا دون أن ندخل في حسابات حاجة التنمية والتطور الصناعي والتكنولوجي، فأي موارد مائية سوف تكفي هذه الأعداد البشرية الهائلة في ظل موجات التصحر والجفاف (خليفة، 2004: 30).

5- التقدم الحضاري وارتفاع مستوى المعيشة:

إن التقدم الحضاري والاجتماعي والصحي وارتفاع نسبة المعيشة، زادت جميعها من مستوى الاستهلاك البشري للمياه ونجد اليوم أن معدل استهلاك الفرد يومياً وفقاً لاعتبارات المنظمات الدولية كحد أدنى لاستهلاك يتراوح حالياً بين 150-200 لتر، بينما يتراوح في الدول المتقدمة بين 400و 500 لتر يوماً وفي إسرائيل بلغ 400 لتر يومياً، بينما في سورية لا يتجاوز 100 لتر يومياً ونجد أن نسبة الاستهلاك المائي المتوفر للفرد العربي حالياً لا يتجاوز 14% من استهلاك الفرد في أوروبا (دكروب، 2003: ص 120).

6-حاجات القطاعات الاقتصادية إلى المياه:

تختلف التقديرات حول توزيع المياه على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لكنها تجمع على أن الزارعة هي المستهلك الأكبر للمياه في جميع دول العالم، وكون جميع الزراعات العربية تنتشر في مناطق جافة فان حاجتها إلى المياه تكون أكبر، ولا سيما في فصل الجفاف الطويل، ويشير احد التقارير أن المياه توزع في المنطقة العربية على القطاعات الاقتصادية بحيث تكون حصة الزارعة 83% والصناعة 11.5% والإسكان 5.5%، وذلك حسب ما ورد في (تخطيط التنمية الزراعية في العالم العربي، 2003: 10). هذا ولا زالت الصناعة في الدول العربية في مرحلة النمو ولا يوجد صناعات ثقيلة أو ضخمة وهذه تستهلك المياه بكميات هائلة وعلى سبيل المثال يحتاج إنتاج طن واحد من الورق بين 450 و 1000 متر مكعب وإنتاج طن من النحاس يحتاج إلى 800 متر مكعب من المياه (الشويكي، 2009: 29).

المطلب الثاني: نزاع تركيا – سورية – العراق على نهري دجلة والفرات

بالرغم العلاقات التجارية المتميزة بين دول الجوار الثلاث، لا تزال الخلافات المائية مثارا للجدل ولم يتم التوصل العراق إلى تسوية مرضية تضمن الحقوق المائية المكتسبة لسورية والعراق مع تركيا.

لقد انخفض تدفق مياه نهر الفرات بعد إنجاز القسم الأكبر من منشآت الـ GAP من 18 مليار م3 سنويا إلى 9 مليارات م3 سنويا (بعد اتفاقية عام 1987 التي سميت بقاعة أل 500 م3 بين تركيا وسورية) وحاجة العراق الفعلية تقدر بـ 13 مليار م3 سنويا، مما أدى إلى الإضرار بخطط التنمية الزراعية, خاصة في تعاقب موجات الجفاف التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة، وفيما نبذة عن الخلافات المائية بين دول الجوار: (الربيعي،2011: 87)

أولا: الخلافات الفنية – المائية بين تركيا وسورية والعراق

تتمثل الخلافات الفنية – المائية بين تركيا وسورية والعراق بما يلي: (الربيعي،2011: 89)

1- عدم استجابة تركيا لنداءات سورية والعراق المتكررة، بشأن زيادة حصتهما من مياه الفرات والتي لا تتناسب وحجم التطور التنموي والديمغرافي، وقد أخفقت جميع المحاولات، التي قامت بها سورية والعراق لعقد اتفاقات منفردة مع تركيا حيثُ تحاشت الأخيرة عقد مثل هذه الاتفاقيات، أو لوجوب مرورها عبر البوابة السورية لتأخذ طريقها للتنفيذ، وحينها لابد من دفع ضريبة المرور حينها ستطالب سورية بزيادة حصتها أو تقاسم حصة العراق. وعوضاً عن ذلك طالبت تركيا العراق بجدولة مياه نهري دجلة والفرات في حساب الحصص وهي الطريقة ذاتها التي اعتمدتها مع سورية خاصةً أن العراق يمتلك قناة الثرثار القادرة على تعويض النقص بمياه الفرات عبر مياه دجلة، ويعتقد بعض خبراء المياه أن قيام العراق بحفر قناة بين نهري دجلة والفرات قد مهد الطريق للمطالبة التركية بجدولة مياه النهرين واعتبارهما حوضا واحداً، والواقع أن العراق كان ولا يزال بحاجة ماسة لتلك القناة، ويمكن دحض الحجَّة التركية بشأن اعتبار نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً، نتيجة وجود قناة فيما بينهما من خلال النقاط الاتية: (الربيعي،2011: 90)

أ. إن هذه القناة تقوم فقط بخدمة الجزء الثاني من حوض الفرات في العراق، أما المسافة الممتدة (الجزء الأول) بين الحدود السورية وسد القادسية الذي يقع على نهر الفرات والبالغة 120 كم فإنها لن تستفيد من عملية التحويل.

ب. إن مياه بحيرة الثرثار الواقعة على نهر دجلة ذات ملوحة عالية وقد تسبب الإساءة لنوعية المياه في نهر الفرات خاصةً أن الترب الزراعية العراقية ترب طينية، مما يؤدي إلى تملح الأراضي الزراعية وخروجها من حيز الإنتاج.

ج. استغل سكان وادي الرافدين الخاصية الطبيعة الجغرافية لنهري دجلة والفرات وهي ارتفاع وادي الفرات عن وادي دجلة تارة وبالعكس تارة أخرى: "أن نهر دجلة في قسمه العلوي، يجري بمناسيب تعلو على مجرى نهر الفرات، وحين يصل إلى بغداد ينخفض عن نهر الفرات بسبعة أمتار تقريباً، ثم إذا سرنا جنوباً يعود فيصبح بالقرب من الكوت أعلى من نهر الفرات من جديد، وهنا ينحدر شط الغراف الذي يأخذ من الضفة اليمنى لنهر دجلة وينتهي إلى نهر الفرات عند الناصرية، وهذه الخصائص تساعد على تأمين الري من النهر الواحد والصرف إلى النهر الأخر بالتناوب بحيث يمكن شق جداول عديدة بين النهرين تمتد بصورة موازية لجريانها بالنسبة للنهرين وهذا يتوقف على المنطقة التي تقع فيها هذه الجداول". شق سكان وادي الرافدين أنهاراً عظمى من نهر الفرات إلى نهر دجلة (وبالعكس) كانت تروي أراضي واسعة، وقد استفاد العباسيون من بعضها بعد تطهيرها، على سبيل المثال النهر القديم الذي سموه بنهر عيسى، وكان اسمه في زمن البابليين (قنال انليل) أو (باني انليل) ولا تزال آثاره ماثلة قرب خرائب (عقرقوف).

د. يرفض العراق المطالبة التركية ويعتبرها تدخلاً فضاً في سيادته الإقليمية، وإن مشاريع الري داخل العراق تعد شأناً داخلياً وغير قابل للمساومة، وهذا ينسجم مع ما أقرته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في 17 / 6 / 1994 في مادتها الخامسة التي تنص على : حق دول المجرى المائي بأن تنتفع كل في إقليمها بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة ويتوجب عليها التعاون في حمايته وتنميته. وبما أن العراق يقع في أسفل المجرى المائي فإن إجراءه لا يؤثر على دول المجرى ويتفق ومضمون تلك المادة. بالإضافة إلى ذلك فإن العراق لم يغير من مجرى النهرين وأنما عمل على إعادة مجاري

القنوات القديمة (الحضارات القديمة) بين النهرين، وبالتالي فإن الحجّة التركية ليس لها ما يبررها أو يسندها على المستوى القانوني.

2- باشرت تركيا بإقامة منشآتها المائية على نهر دجلة (يقدر عددها بـ 8 منشآت) وهذه السدود ستعمل على تخفيض كمية المياه المتدفقة تجاه العراق إلى حدود 50% كما قامت إيران بتشيد سدود مماثلة على روافد دجلة التي تجري من أراضيها مما قلل من إجمالي إيراد النهر بنسبة 60 . 70% من المياه الواردة من الأراضي الإيرانية تجاه الأراضي العراقية، في حين أن ما تبقى من إيرادات النهر ترفد عبر الأراضي العراقية، وتسبب هذا الوضع الخطير الضرر بالزراعة والسكان في العراق، وبالرغم من أن العراق يمتلك عدداً لا بأس من الخزانات المائية والسدود على نهر دجلة فإنها غير قادرة على تعويض النقص على المدى البعيد، مما أخل بالموازنة المائية التي اتبعها العراق بشأن تعويض نقص المياه في نهر الفرات خاصةً أنه لم يستكمل مشاريعه المائية الإستراتيجية على نهر دجلة وبشكل خاص مشروعي سدي بخمة وبادوش حيث انتهت المرحلة الأولى لسد بخمة لكن العمل بالمشروع توقف بعد الحرب الخليجية الثانية، وكان من المفترض أن يزيد من الطاقة التخزينية المائية للعراق في حال استكماله لنحو 130 مليار م3 (الربيعي، 2011).

3- تلوث مياه الفرات: منذ أن باشرت تركيا بمشروعها الكاب المتضمن إقامة 21 سدا و 19 محطة كهرومائية لاستصلاح 1.9 مليون هكتار، تسببت الإضرار بنوعية المياه الجارية إلى كل من سورية والعراق، والمتضرر الأكبر العراق باعتباره دولة المصب. ويرى العراق، أن المنشآت التركية أثرت سلباً على 1.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية (أي 40% من الأراضي الصالحة للزراعة) واجبر العراق على إغلاق 4 مجمعات لتوليد الطاقة الكهرومائية تنتج 40% من الطاقة الكهربائية.

ثانيا: الخلافات التقنية- الزراعية بين تركيا وسورية والعراق:

تعتقد تركيا أن مطالبات سورية والعراق بزيادة حصتهما من المياه، لا تستند لأسس العلوم الزراعية لأن حصصه المائية المقررة كافية لمشاريعهما التنموية والزراعية إن أحسنا استخدامها تبعاً لمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وسورية والعراق مطالبتان بما يلي:

1- إجراء جرد كامل لمواردهما المائية.

2- إعادة تقييم للتقنيات المائية والزراعية المعتمدة سواءً في الري أو تراكيب التربة والأصناف الزراعية وطرق الزراعة.

3- وعلى ضوء الاعتبارات السابقة يتم تحديد الحاجات المائية الفعلية، وإن تركيا غير معنية بالعجز المائي في سورية والعراق نتيجة سوء الإدارة المائية وإتباع طرق بدائية في الري والزراعة على المستوى الوطني، ومستعدة لتقديم العون لسورية والعراق في المجالات التقنية والفنية لتحديد حاجاتهم المائية الفعلية.

ومن الناحية التقنية والفنية فإن المطالب التركية تعد مشروعة وسوء الإدارة المائية لعقود من الزمن ومازال تتحمله الحكومات في سورية والعراق، لكن بذات الوقت يجب مناقشة المطالب التركية من الناحية الفنية حيث أن تنفيذها يتطلب: (الربيعي،2011: 92)

1. وقتاً طويلاً وقد لا تتطابق وجهات نظر الخبراء الفنيين بشأنها مما يؤدي لعدم اعتمادها كصيغة لتحديد الحصص المائية وبالتالي العودة للمربع الأول أو طلب التحكيم الدولي.
2. إبدال الأصناف النباتية المتدنية الانتاج والشرهة للماء يتطلب أموالاً طائلة وخطط طويلة الآجل.
3. اعتماد الطرق التقنية الحديثة في الري يتطلب تفعيل الإرشاد الزراعي وتوعية الفلاحين بفوائدها وتوفير الاعتمادات المالية والسلف للفلاحين لإقتناءها وقد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً.

4. تحليل تراكيب الترب الزراعية تحتاج إلى مختبرات حديثة وكادر علمي لاختصار المدة الزمنية للاختبارات اللازمة ولا يمكن اعتماد ذات التقنيات التقليدية وصولاً إلى النتائج المرجوة.

يتبين مما سبق أنه بالرغم من شرعية المطالب التقنية والفنية التركية لتحديد حصص مائية منصفة ومعقولة لسورية والعراق مقابل سوء إدارة الملف المائي في العراق منذ عقود ولغاية الآن، يتطلب أن تراعي تركيا ما تمر به سورية والعراق من حالة عدم استقرار سياسي وأولويات التوظيفات المالية في المشاريع التنموية التي تمس حياة المواطنين المعيشية وعدم استغلال الظروف غير الطبيعية التي تمر بها سورية والعراق للمساهمة بمزيد من الفقر والجوع والتصحر.

أما شكل الأزمة والخلاف حول نوعية المياه المتدفقة تكمن في إضافة إلى نظام الحصص حيث تصر كلٌ من سورية والعراق على زيادة حصتيهما المائية من 500 م3 / ثا إلى 700 م3/ ثا، فالخلاف يدور حول 200 م3 / ثا أي ما يعادل 6.3 مليار م3 سنويا. وترجع هذه المطالبة إلى ازدياد عدد السكان في كل من سورية والعراق والزيادة المائية المطلوبة لسد حاجة 6.5 مليون نسمة يعملون في الحقل الزراعي. في حين أن تركيا تصر على التمسك باتفاقيتها مع سورية (500 م3/ ثا) لعام 1987 (15.768 مليون م3 سنوياً) والذي لم يكن العراق طرفاً فيها. ويؤكد الجانب السوري، بأن اتفاقية عام 1987 كانت مرحلية لحين الانتهاء من ملء خزان أتاتورك ومن ثم العودة إلى معدل التدفق السابق والبالغ 700 م3 / ثا أو الشروع بمفاوضات تضمن حصصاً عادلة لدول الحوض.

ثالثا: الخلاف القانوني حول المياه بين تركيا وسورية والعراق:

تعتقد تركيا أن نهري دجلة والفرات عابران للحدود ولا يخضعان للقانون الدولي حول الأنهار الدولية، وعلى خلافه جاء في تقرير لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة للعام 1993 ما يلي:

لا يوجد أي خلاف جوهري حول مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود وشمولها بالقانون الدولي حول الأنهار الدولية. إضافة إلى إسقاط تعابير قانونية لا تتفق والطبيعة الجغرافية لنهر الفرات، ولا المعايير الدولية كمفهوم (الأنهار العابرة للحدود) بدلاً من (الأنهار الدولية) و (الاستخدام الأمثل) و (التوزيع المنصف والمعقول) بدلاً من (توزيع الحصص)، وهذا التلاعب بالمفاهيم القانونية لا يشكل حجَّة قانونية مقنعة في الفقه القانون الدولي.

في حين تعتبر كلاً من سورية والعراق: " بأن نهري دجلة والفرات نهران دوليان. وتبعاً لذلك، تطالبان بحصة من مياههما. ومن الناحية الأخرى، فتركيا لا تقَّر بالطبيعة الدولية لهذين النهرين وتتحدث فقط عن انتفاع عقلاني وأمثل للحوض النهري العبر حدودي الوحيد والفريد، أو عن المياه عبر حدودية أو المياه العابرة للحدود، كما أن تركيا ترى أن الاستخدام اللامحدود لهذه المياه طبقاً لاحتياجاتها هو حقها الطبيعي الأكبر.

رابعا: الخلافات السياسية بين تركيا وسورية والعراق:

تعتمد تركيا سياسة الربط بين الملفات الأمنية والملفات السياسية من جهة والملف المائي من جهة أخرى، وتعتقد أنه لا يمكن الوصول لحلول نهائية بشأن الملف المائي مع دول الجوار دون حل الملفات الأخرى مثل:

1- إنهاء تواجد حزب العمالي الكردستاني من الأراضي العراقية، وتتهم تركيا الإدارة الكردية في شمالي العراق بتقديم مساعدات لوجستية ومالية لشن هجمات (إرهابية) ضد مراكز حيوية في العمق التركي، ونتيجة ضعف المركز وعدم قدرته على فرض إرادته على كامل التراب العراقي فإن تركيا مضطرة للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية للحد من نشاط المجموعات المعادية.

2- رصدت أجهزة الاستخبارت التركية وجود أكثر من 36 مركز تجاري (فنادق، محلات تجاري، شركات...) في المدن العراقية خاصة في المحافظات الشمالية الثلاث والعاصمة بغداد تعمل تحت واجهات مشخصة لكنها تابعة لحزب العمال الكردستاني التركي تقدم الدعم المالي للقيام بنشاطات إرهابية ضد تركيا وقد استلم الجانب العراقي لائحة بأسماء تلك الشركات الداعمة للإرهاب لكنه لم يتخذ ما يلزم لإغلاقها أو كبح نشاطها الداعم للإرهاب.

3- ترقب ومخاوف تركية من تنامي التوجهات الانفصالية للإدارة الكردية في العراق مما يشجع أكراد تركيا على مطالبات مماثلة في المستقبل.

4- تصريحات استفزازية وغير موفقة لسياسيي أكراد العراق ضد تركيا لدعم المجموعات الانفصالية، مما يشجع المسؤولين الأتراك على اتخاذ مواقف متشددة بشأن حبس مياه النهرين عن العراق للضغط على الحكومة العراقية للقيام بواجبها في ردع التصرفات اللامسؤولة لتجار الحروب ضد جيران العراق.

5- أما تطور الأحداث والخلافات بين تركيا وسورية والتي بدأت عام 1939 بسلخ لواء اسكندورن السوري وضمه إلى تركيا، إلا أنه ومنذ بداية الثمانينيات، ظهرت بينهما مشكلة تقاسم مياه نهر الفرات بعد بدء تركيا بمشروعها المائي والتنموي في جنوب شرق الأناضول (غاب) مما أدى لانخفاض معدل التدفق المائي إلى سورية، وازدادت المشكلة تعقيداً حين قطعت تركيا تدفق مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل عن جارتيها (سورية والعراق)، وكما دلت التصريحات التي أطلقها المسئولون الأتراك حينها عن رغبتهم بجعل المياه سلعة تداولونها مع بقية بلدان المنطقة، مع تهديد مبطن لسورية بتكرار هذا القطع إن لم تستجب للشروط التركية والتي تمثلت في مسألتين:

أ. إقرار سوري، يتضمن تنازل سورية عن لواء اسكندرون، من خلال عقد اتفاقية شاملة للمياه.

ب. مطالبة تركيا لسورية بضرب العناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية، وعدم السماح بنشاطها في سورية.

ونخلص من ذلك أن تركيا تستخدم المياه كسلاح ضد سورية العراق لحسم الملفات السياسية العالقة سابقة الذكر التي تتحمل نتائجها السلبية محافظات سورية وعراقية نتيجة مصالح فئوية ضيقة تسعى بعض القوى السياسية لتحقيقها وعلى حساب بقية فئات الشعب السوري والعراقي.

المطلب الثالث: انعكاسات المشاريع التركية على سورية والعراق

إن الخلافات السورية – التركية تكمن في مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات بين البلدين واتهامات انقرة لدمشق بدعم حزب العمال الكردستاني, هذا العامل الذي كان يتقدم ويتأخر تبعا للعلاقات بينهما, وبعد ان وضعت سورية حدا لنشاطات هذا الحزب, إلا ان المشكلة لا تزال قائمة في ظل تفاهمات لم تفِ سورية حقها, فيما تركيا ترى انها المالك الاساسي للمياه ولها الحق في التصرف، هذه المشكلة اضيف اليها عنصر اخر, عندما اتهم الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل سورية بأنها تحاول تدويل النزاع على مياه الفرات، اما في البعد التاريخي, فالخلاف يعود الى نهاية الخمسينيات عندما وافقت تركيا على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في مواجهات التيار (الوحدوي) في مطلع 1957 والتي مرت بمراحل عدة وصولا إلى التحالف التركي – الإسرائيلي الذي ترى فيه سورية تهديدا مباشرا لها وللحرب في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا في كل مرة كانت الأمور تتأزم, كانت تركيا تلجأ إلى الضغط عبر مسألة المياه, التي تعتبرها تركيا

سلاحا وثروة كما النفط في البلدان العربية الغنية بهذه المادة, التي تحتاجها تركيا, وتشكل فاتورة كبيرة على صعيد موازنتها الاستهلاكية العامة (نمر، 2004: 241).

وبالنسبة لسورية والعراق ان كلتا الدولتين تحتجان على حجز تركيا كميات اكبر من المقررة لها, وترفض تركيا مبدأ (تقاسم) مياه نهر الفرات ودجلة وتطرح بدلا عن ذلك نظرية (الاستخدام المشترك) من جانب الدول الثلاث, كون تركيا تعتبر مياه (الفرات ودجلة) مياها تركية ولا تخضع لمبدأ التقاسم, كون النهرين ينبعان من أرضيها (نمر، 2004: 245).

أما عن كيفية استخدام تركيا لورقة المياه سياسياً وعسكرياً ضد جارتيها سورية والعراق فيمكن توضيحه كما يلي: (المنصوري، 2005: 59).

أولاً – سورية وتركيا

ترتبط تركيا وسورية معاً بحدود برية طويلة مشتركة تجعل من الصعب جداً على قوات الحدود في كلا البلدين ضبطها وحمايتها بالشكل المطلوب، وهذا ما سهل على المتسللين والخارجين عن القانون اجتيازها وعبورها بكل يسرٍ وسهولة، مما أدى إلى حدوث مشاكل أمنية كبيرة وصلت إلى حد تبادل التهم بينهما، وادعاء كل طرف بإيواء العناصر الخارجة عن النظام رغم كون هذه الحدود لا تزال حتى يومنا هذا مزروعة بالألغام (المنصوري، 2005: 59).

تحرص تركيا على اتخاذ إجراءات احترازية أمنية مشددة لحماية مشاريعها الاروائية المقامة على نهر الفرات، بعد أن أرسلت الشركات الهندسية المكلّفة ببناء سد اتاتورك ونفق شانلي اورفة رسائل تحذيرية إلى السلطات الحكومية، تؤكد فيها احتمال تعرّض هذه المنشآت المائية لعمليات تخريبية متعمدة من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني، مما دفع الحكومة التركية إلى إرسال قوات نظامية من الجندرمة التركية لحماية هذه المواقع الإستراتيجية، وإقامة مراكز أمنية تابعة لقوات الشرطة، تتولى فيها مهمة القيام بعمليات التفتيش والمراقبة الدورية، ولم تقتصر هذه الإجراءات

الحكومية على حماية هذين المشروعين فقط بل شملت أيضاً جميع المشاريع الحيوية الأخرى المقامة في أنحاء مختلفة من البلاد (المنصوري، 2005: 63).

لقد أدى وجود بعض القوات العسكرية التركية حول مشروع جنوب شرقي الأناضول قرب الحدود الدولية المشتركة مع سورية والعراق، إلى تزايد حدة الخلافات السياسية بين الدول الثلاث، مما دفع القوات العسكرية التركية إلى الانفتاح والانتشار على طول هذه الحدود، من اجل صد أية محاولة تخريبية يقوم بها طرف ما للهجوم على هذه المنشآت. ومع ذلك فقد كان لوجود هذه المشاريع وخصوصاً الزراعية منها قرب المناطق الحدودية للبلدان المتجاورة تأثير كبير على إعداد الخطط ورسمها على مسرح العمليات، سيما وان إقامتها سوف يساعد في المستقبل على اعمار تلك المناطق الحدودية، بحيث تصبح فيما بعد سلاحاً ذو حدين في وسعه التأثير على الفعاليات العسكرية التعرضية والدفاعية من جهة، وعلى القطعات العسكرية نفسها من جهة ثانية (رضوان، 2008: 145).

إن التأثيرات العسكرية لمشروع جنوب شرقي الأناضول على دول الجوار، تتلخص في أن المياه المخزونة في السدود التركية من الممكن استخدامها للتأثير على العمليات العسكرية الموجهة ضد سورية والعراق، في حالة ما إذا نشب نزاع مسلح حول المياه، وذلك عن طريق إطلاق تصاريف عالية جداً من مياه النهرين بحيث تعجز المشاريع الخزنية – السدود والخزانات – المقامة في كل من العراق وسورية عن استيعابها وتنظيم كمياتها الجارية بصورة سريعة (الموسوي، 2004: 29)

ويتعاظم هذا الأمر بشكل متزايد وخطير عندما يتزامن ذلك مع القيام بإملاء هذه الخزانات أو في أثناء هطول كميات كبيرةٍ من الأمطار (التساقط) وهنا يمكن لنا أن نتصور حجم المخاطر والآثار التي ستخلفها هذه السدود في حالة ما إذا قرر الأتراك إفراغها من المياه بشكل مفاجىء أو

مقصود، بعد استكمالهم كافة مراحل بناء وحدات مشروعهم المائي العملاق (الجاب) وخزن ما يقارب (100) مليار م3 من مياه نهري الفرات ودجلة في السدود التابعة لهذا المشروع، مما سيؤدي بالتالي إلى حدوث موجات فيضانية هائلة قادرة على إغراق مئات القرى والمدن الواقعة على ضفاف النهرين في كل من سورية والعراق (المنصوري، 2005: 68).

وبالرغم من وجود نوع من التوازن النسبي للإمكانات الذاتية في ميزان القوى بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى، فان ذلك قد يدفع بدولتي المجرى والمصب إلى اعتماد خيار الحرب كأجراء أخير للحصول على حقوقهما المائية المشروعة في مياه نهري الفرات ودجلة، بعد فشل كل الحلول المتاحة لتحقيق ذلك مع تركيا خصوصاً عندما تتحول الأخيرة إلى مصدرٍ مثيرٍ للخطر يهدد الأمن المائي المشترك لكلا البلدين، من دون أن يتم استبعاد هذا الخطر بالوسائل التقليدية (العادلي، 2006: 171).

ويعتقد المراقبون أن تركيا تحاول تجنب الصدام العسكري المباشر مع سورية والعراق في الحرب من أجل المياه، إلا أنها قد تفكر في توجيه ضربة اجهاضية لسورية تحديداً لما تشكّله الأخيرة من خطرٍ كبيرٍ على أمنها القومي. وبما أن تركيا تعتبر عضواً في حلف شمال الأطلسي، وترتبط أيضاً بتحالف عسكري–مائي مع إسرائيل فان ذلك يجعل ميزان القوى يميل بدرجة كبيرة لصالحها، مما يفرض قيوداً كثيرة على اعتماد خيار الحرب بالنسبة لسورية والعراق، رغم كون هذا الخيار غير مستبعد من حسابات البلدين بصورة نهائية (رضوان، 2008: 149).

وحول إمكانية نشوب نزاع مسّلح على المياه بين سورية وتركيا في السنوات القادمة، أجرت رئاسة أركان الجيش التركي دراسة دقيقة معمقة لهذا الاحتمال، صدر عنها في النهاية تقرير مفصّل حول احتمال نشوب هذا النزاع مع سورية، فأشار التقرير إلى انه رغم وجود تكافئ نسبي في موازين القوى العسكرية بين البلدين إلا أن لتركيا رجحان واضح في المسائل التكنولوجيا وعامل

الأرض الذي يبرز واضحاً في الأقسام الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد، حيث تكثر فيها المناطق الجبلية الوعرة والمظاهر التضاريسية المعقدة مقارنةً بالطبيعة السهلية المنتشرة في سورية (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2004: 16).

وبيّن التقرير كذلك أن السدود والخزانات وأقنية المياه التابعة لمشروع الجاب، ستكون عاملاً حاسماً في إعاقة أي زحف أو تقدمٍ بريٍ تقوم به القوات السورية باتجاه المناطق السهلية الواقعة في جنوب شرقي تركيا، حيث تنتشر منظومات الاقنية الاروائية المتصلة بهذه المنشآت المائية الممتدة لمسافات طويلة داخل عمق الأراضي التركية، بحيث يساعد ذلك على تغيير معالم البيئة الطوبوغرافية للمنطقة لحظة وقوع الاشتباك مع سورية. وطبقاً لما جاء في التقرير المذكور فان تركيا ستلجأ إلى ضخ كمياتٍ كبيرةٍ من المياه المخزونة في هذه السدود من أجل إغراق سهول شانلي اورفة وغازي عنتاب وماردين، عبر استخدام القنوات المائية المتصلة بها من أجل تضييق الخناق على حركة سير الآليات المدرعة السورية وشلها رغم تأثيرها الكبير أيضاً على تقدم الدبابات التركية، وفي هذه الحالة سيكون العامل الحاسم في تقرير مصير الحرب ونتيجتها هو لصالح سلاح الطيران والصواريخ الذي تتمتع به تركيا منفردة على حساب سورية (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2004: 18).

ثانيا– العراق وتركيا

أثارت مشاريع المياه التي تبنيها تركيا على نهري الفرات ودجلة، مخاوف العراق وقلقه المتزايد من احتمال أن يؤثر ذلك على معدل تصريف المياه الجارية إلى البلاد، بعدما تبيّن في السنوات اللاحقة أن لهذه المشاريع تأثيرات جانبية خطيرة (بيئية واقتصادية) على دولتي المصب سورية والعراق، وتتمثل بحدوث انخفاضٍ كبير في معدل تصريف المياه وتردي نوعيتها وزيادة نسبة

التلوث النهري، جراء إقدام الحكومة التركية على القيام بملء سدودها الكبيرة من دون أن تراعي في ذلك الاحتياجات الضرورية لشريكيها (ابوزيد، 2008: 141).

وعندما بدأت تركيا تستعد لإملاء اكبر الخزانات المائية الموجودة على نهر الفرات ألا وهو سد أتاتورك الذي تبلغ سعته التخزينية أكثر من (7,48) مليار م 3، فقد صاحب عملية إملاء السد توتر كبير في العلاقات السياسية بين الدول الثلاث، فبالنسبة للقرار الذي اتخذته الحكومة التركية بشان إغلاق مجرى النهر لمدة (30) يوماً فانه جاء نتيجة لما أسمته هي (بالضرورات الفنية)، في حين اعتبر العراق وسورية أن هذا الإجراء لم يكن مدروساً دراسةً جدية كافية، لذا فهو لا يمكن عده مبرراً مقنعاً حتى يدفع بالمسؤولين الأتراك إلى قطع المياه عنهما طوال هذه الفترة، كونه قد جاء نتيجة لأسباب سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى أما الأسباب الفنية فعندما بدأت الحكومة التركية تستعد لإملاء خزان سد أتاتورك تعمدت في وقتها عدم إشعار أو إخبار جارتيها بقرار قطعها لمياه النهر، مما عد ذلك خرقاً فاضحاً وصريحاً من قبلها لقواعد القانون الدولي الذي ينص على ضرورة التباحث والتشاور بين الأطراف المعنية بالأمر، مدعيةً في ذلك الوقت أن التغييرات الهايدرولوجية التي تعّرض لها حوض النهر، والتعقيدات الإنشائية والهندسية التي واجهت بناء السد، دفعا بها إلى القيام بعمليات خزن المياه على مستوى منخفضٍ من مجرى النهر، لكن الحقائق أشارت فيما بعد بأن السبب الرئيس وراء قيام الأتراك بقطع المياه عن العراق وسورية يعود إلى وجود أخطاء فنية في التصميم الهندسي لجسم السد أو ما يطلق عليه الجانب التركي (بالضرورات الفنية)، وهي مسألة كانت معروفة لديه من قبل إلا انه لم يجرؤ على طرحها أمام أعضاء (اللجنة الفنية الثلاثية) المكلفة بالتوصل إلى إيجاد حلٍ عادلٍ ومنصفٍ لاقتسام مياه النهرين بين الدول المشتركة بحوضيهما أثناء الاجتماعات الدورية التي كانت تعقدها اللجنة من فترة إلى أخرى (المنصوري، 2005: 71).

إن مغزى الإجراء التركي من قرار قطع المياه عن العراق وسورية لإملاء السد الذي يعتبر قلب المشروع الكبير (الجاب) فإن القرار الذي صدر عن أعلى سلطة رسمية عسكرية في البلاد وهو مجلس الأمن القومي التركي، قد جاء من أجل توظيف عامل المياه كغرضٍ عسكريٍ بحت أراد من خلاله الأتراك التعرف على نوايا وردود أفعال العراق وسورية المبيتة تجاههم. وهذا يعني أن تركيا كانت مستعدة ومهيأة استعداداً كاملاً للدخول في أية مواجهة عسكرية مسّلحة قد تندلع مع جيرانها إذا ما فكروا وحاولوا التصدي لعملية الإملاء، كونها تعي وتدرك مدى فداحة الخسائر والأضرار التي سيتعرض لها الاقتصادان العراقي والسوري من جراء عملية ملء السد. (الموسوي، 2004: 30)

إن عملية قطع المياه وتحويلها مباشرة إلى هذا السد لم تكن مخصصة من أجل إملاء بحيرته الاصطناعية فقط بل كانت تهدف في الواقع إلى قياس مدى تأثير هذه العملية على واقع الزراعة في كل من العراق وسورية، بالاعتماد على النتائج التي سيسفر عنها الموسم الزراعي لكليهما والذي يؤدي الى نقص كل (مليار) م3 من مياه الفرات في العراق إلى نقصان (26) ألف دونم من الأراضي الزراعية، وخسارة حوالي (40%) من هذه الأراضي الصالحة للزراعة جراء ارتفاع نسبة معدلات الملوحة في مياهه، كذلك يؤدي الى تضرر حوالي (7) مراكز محافظات عراقية و (25) قضاء و(58) ناحية و (4000) قرية بمجموع سكانها البالغ (5,5) مليون نسمة نتيجة لعملية القطع غير القانونية. ولا يختلف الحال عنه كثيراً بالنسبة لسورية أيضاً.

الفصل الرابع

المياه والأمن القومي والوطني

الفصل الرابع

المياه والأمن القومي والوطني

تناول هذا الفصل مبحثين خصص المبحث الأول الموقف المائي العربي والمشاكل التي تؤثر على الأمن الإقليمي لتركيا-العراق-سورية، وذلك من خلال اربعة مطالب تضمن المطلب الاول مشاكل المياه التي تؤثر على الأمن الاقليمي، وفي المطلب الثاني تم الحديث عن تحديات الامن المائي، وفي المطلب الثالث تم بيان الآثار السلبية لانعدام الامن المائي، وخصص المطلب الرابع لبيان اساليب معالجة المشاكل المائية.

وتم في المبحث الثاني الحديث عن مستقبل النزاع على المياه في الشرق الأوسط، وذلك من خلال ثلاثة مطالب تم في المطلب الاول بيان الاحتياجات المائية المستقبلية ومستقبل النزاع، وفي المطلب الثاني تم الاشارة الى أن المياه هي محور النزاع، وخصص المطلب الثالث للحديث عن سيناريوهات النزاع المستقبلي على المياه في المنطقة.

تمهيد

يعد موضوع المياه واحدا من أهم مرتكزات الأمن القومي والوطني في اى بلد في العالم، وخاصة في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعتمد على مصادر شحيحة للمياه، وعادة تكون من خارج الحدود الدولية كما هو الحال بالنسبة للعراق وسورية. وهنا يضاف تهديد آخر لمصادر المياه الى جانب جدب الطبيعة وقحطها بالمياه، هو محاولة دول المصادر الخارجية من السيطرة على المياه النابعة منها واستخدامها اقتصاديا وتنمويا وسياسيا، لتحقيق أهداف إستراتيجية كالهيمنة والسيطرة أو للضغط لتحقيق مكاسب محددة، كما تفعل تركيا التي تريد ان تقايض الأمن بالمياه وتريد الحصول على الطاقة الرخيصة مقابل المياه (غائب، 2008: 41)

إن نزاع المياه هو مصطلح يصف النزاع بين الدول، والدول، أو الجماعات على مدى الوصول إلى موارد المياه، وتعترف الأمم المتحدة بأن نتيجة النزاعات على المياه من المصالح المتعارضة من مستخدمي المياه، عامة أو خاصة ومجموعة واسعة من النزاعات حول المياه تظهر على مر التاريخ، وعلى الرغم من ذلك فانه نادرا ما تشن الحروب التقليدية على الماء وحده. وبدلا من ذلك، كانت المياه تاريخيا مصدرا للتوتر وعامل في النزاعات التي تبدأ لأسباب أخرى. ومع ذلك، النزاعات حول المياه تنشأ لأسباب عدة، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، والكفاح من أجل الموارد، وميزة استراتيجية (العادلي، 2006: 170).

هذه النزاعات تحدث على كل من المياه العذبة والمياه المالحة، وبين الحدود الدولية. ومع ذلك، تحدث النزاعات في الغالب أكثر على المياه العذبة المحدودة، وقد تم ربط الكوارث الإنسانية الأخيرة، مثل الإبادة الجماعية في رواندا أو الحرب في دارفور السوداني، مرتبطة بالنزاعات حول المياه (البياتي، 2002: 51).

لذلك سيتم مناقشة هذا الفصل لبيان الموقف المائي العربي والمشاكل التي تؤثر على الأمن الاقليمي وضمن المباحث التالية:

- المبحث الاول: الموقف المائي العربي والمشاكل التي تؤثر على الأمن الاقليمي
- المبحث الثاني: مستقبل النزاع على المياه في الشرق الأوسط

المبحث الأول: الموقف المائي العربي والمشاكل التي تؤثر على الأمن الاقليمي لتركيا-العراق-سورية

طبقاً لإحصائيات عام 2005 م فأن الإمكانيات المائية المتاحة والمستثمرة بالمنطقة العربية هي كالآتي: (طوقان، 2009: 128).

1- يصل أجمالي كمية المياه الهاطلة بالمنطقة حوالي 1500 مليار م3 سنويا" في حين أن حصيلة المياه السطحية والجوفية منها لا تتعدى في المتوسط 352 مليار م3 سنوياً (22%)، منها مياه سطحيه 307 مليارات م3 ومياه جوفيه 45 مليار م3، وأن ما يستثمر من كمية هذه المياه يتعدى في المتوسط 170 مليار م3 سنوياً (144) مليار م3 مياه سطحية و 26 مليار م3 مياه جوفيه) بمعدل 48% من جملة حصيلة المياه البالغة 352 مليار م3 سنوياً ويعني ذلك أن أكثر من نصف المتاح من المياه العربية غير مستغلة بالشكل الأمثل.

2- تشكل المياه السطحيه المتاحة والبالغة 307 مليار م3 سنويا" حصيلة ما يرد من داخل وخارج المنطقه العربية، وإذا علمنا أن ما يصل لنهري دجله والفرات من خارج حدود سورية يقدر سنوياً بحوالي 54 مليارات م3 ومن هنا يتضح أن أجمالي الإيراد السنوي يقترب من 150 مليار م3 وهو ما يعادل نحو 10% من أجمالي معامل المياه السطحية المتاحة نتيجة الأمطار الهاطلة والبالغ 1500 مليار م3 سنوياً.

3- أن إجمالي كميات المخزون الجوفي المائي في المنطقة العربية يصل الى 7700 مليار م3 وأن أجمالي ما يستثمر منه بشكل حقيقي حوالي 26 مليار م3 سنوياً.

4- أن إجمالي المياه المعالجة والمحلاة حوالي 10 مليار م3 سنوياً وهي تمثل رقماً متواضعاً جداً بالنسبة لكمية المياه المهدورة في الصرف الزراعي والصناعي والصحي.

5- أن مجموع كمية المياه المستثمرة في المنطقة العربية تقدر بحوالي 180 م3 سنوياً منها 10 مليار م3 مياه محلاة ومعالجة، وأن المستثمر من هذه الكمية الإجمالية في الزراعية حوالي 28 مليار م3، وفي الشرب 10 مليار م3 وفي الاستخدامات الأخرى حوالي 6 مليار م3، وبالتالي فأن الباقي المقدر بحوالي 36 مليار م3 بنسبة (20%) يعتبر في حكم المياه المهدورة أو المستخدمة في أغراض أخرى سياحة، توليد كهرباء، ترفيه، حدائق، وغيرها من الاستخدامات الاخرى.

لذلك سيتم مناقشة هذا المبحث من خلال بيان الموقف المائي العربي والمشاكل التي تؤثر على الأمن الاقليمي، وضمن المطالب التالية:

- المطلب الاول: مشاكل المياه التي تؤثر على الأمن الاقليمي
- المطلب الثاني: تحديات الامن المائي
- المطلب الثالث: الآثار السلبية لانعدام الامن المائي
- المطلب الرابع: اساليب معالجة المشاكل المائية

المطلب الأول: مشاكل المياه التي تؤثر على الأمن الاقليمي لتركيا–العراق–سورية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبلاد الشام بشكل خاص من أهم مناطق النزاع على المياه، وهي تستحوذ على قدر كبير من الأهمية والسبب في ذلك هو اتساع الفجوة بين تزايد عدد السكان وندرة الموارد المائية المتاحة، وغياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين الإطراف المختلفة، ولعل أهم مصادر وبؤر النزاع حول مصادر المياه في المنطقة تدور حول أربعة أحواض رئيسية هي: حوض نهر الأردن، حوض نهر الليطاني، حوض دجلة وحوض الفرات (الخزندار، 2005: 56).

تتحكم إسرائيل في أكثر من 2.3 مليار من الموارد المائية للوطن العربي، وهذا ما يدل على تفاقم الأزمة واحتمالات النزاع على المياه بين العرب وإسرائيل في ظل الزيادة السكانية من الطرفين واستمرار الانخفاض في الموارد المائية ويتضح إن إسرائيل قد انتقلت من مرحلة فك الحصار العربي إلى مرحلة فرض الحصار على الوطن العربي من خلال علاقتها التعاونية مع دول الجوار بغرض تحقيق أهدافها فإذا كان تعاونها مع تركيا تعززه فكرة النظام الشرق أوسطي والعائدات التركية من بيع المياه للدول العربية، إضافة إلى استخدام المياه كسلاح في حالة الحرب والسلم (ابوزيد، 2008: 144).

إن تعاون إسرائيل مع دول الجوار في مجال المياه يجعل ذلك سلاح يهدد الأمن الاقليمي، بحيث يمكن استغلاله لفرض بعض الشروط والسياسات على الأردن، كما تعلق إسرائيل أهمية قصوى على التعاون العربي الإسرائيلي في مجال المياه، وهذا الأمر سوف يدفع إلى المزيد من النزاعات والحروب في المنطقة وذلك للأسباب الآتية: (حمدان، 2008: 37)

1- إن إسرائيل وعلاقتها بالمياه ليست وليدة المفاوضات، بل بدأت مع قيام الحركة الصهيونية وأساس ذلك إن ارض إسرائيل من النيل إلى الفرات.

2- يعود سبب ازدياد الحاجة إلى المياه في الأراضي العربية المحتلة إلى زيادة الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وكذلك الزيادة الطبيعية الكبيرة لعرب فلسطين.

3- أن جميع المشاريع المطروحة والرامية إلى إقامة نظام مائي خاص في المنطقة تمثل إسرائيل فيها المركز مثل مشروع أنابيب السلام.

4- سيطرة إسرائيل على المياه في منطقة بلاد الشام إضافة إلى التعاون مع دول الجوار أضعف الموقف التفاوضي للعرب.

المطلب الثاني: تحديات الأمن المائي لتركيا-العراق-سورية

من التحديات المهمة التي تواجه العراق وسورية هي مشاكلها مع تركيا كبلد منبع، فمن المعروف أن تركيا دائما تتنصل من الاجتماعات الثنائية التي تعقد بينها من جهة وبين العراق وسورية من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم التزامها بالاتفاقيات الدولية والثنائية حول اقتسام المياه المشتركة، وهي دائما تلوح بمبدأ مبادلة المياه بالنفط، وهي مستمرة في العمل بمشروعاتها وذلك بإقامة السدود والخزانات المائية الضخمة دون الاكتراث لمعارضة العراق وسورية (الموسوي، 2004: 22).

وفي مجال التقويم الكلي والإستراتيجي فان تركيا تعتبر طرفا رئيسياً في معالجة ملف المياه في الشرق الأوسط، وهي تربط ملف المياه وتحديداً نهري دجله والفرات، بتحقيق تقدم في علاقاتها مع الدول العربية المجاورة مثل ربط المياه كما تدعي دوماً دعم سورية لحزب العمال الكردستاني،

والانخراط بقوة في مجالات ومنظومة العلاقات والتعاون الإقليمي. وهناك العديد من التحديات الامن المائي في المنطقة منها: (بيتر روجرز، 2005: 212-214)

1- خصوصية الامن المائي لتركيا-العراق-سورية

دخل موضوع الامن المائي في الأدبيات العربية منذ عقدين من الزمن، وهو مصطلح شاع بعد مصطلح الامن الغذائي حيث لا يمكن عزل الواحد عن الآخر، ويعني الامن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الصحيح وعدم تلوثها وترشيد استعمالها في الشرب والصناعة والزراعة، والسعي بكافة السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقة استثمارها، وتكمن أهمية الامن المائي في تحقيق المزيد من الغذاء بطرق زراعية وصناعية مختلفة، كما يقصد بالأمن المائي ايضا حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية، والمحافظة على خصوصيتها التي تتبع من العوامل التالية: (الموسوي، 2004: 41)

أ- اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد على المياه.

ب-اطماع دول الجوار الجغرافي في مياه الدول العربية المجاورة لها.

ج-تدهور كفاءة المياه بسبب التلوث ومياه الصرف الصحي.

د- محدودية التحكم في الموارد المائية السطحية المشتركة.

هـ-التخوف من سوء العلاقات مع بعض دول الجوار الجغرافي.

2- المياه محور النزاع المستقبلي لتركيا-العراق-سورية

يعتبر موضوع المياه من المواضيع التي تحتل الصدارة لما للمياه من اهمية في تأمين احتياجات الاجيال الحالية والقادمة، كما أنه يرتبط بمسألة سيادة الدول وأمنها على الصعيد السياسي والاقتصادي، فان المياه تكتسب اهمية استراتيجية الى جانب اهميتها السياسية

والاقتصادية، بسبب الزيادة السكانية في الشرق الاوسط وقلة الموارد المائية، مما يجعل المياه محورا للنزاعات وان ما يعقد موضوع المياه العجز الحالي في الموارد المائية والأطماع الاقليمية في المياه ومحدوديتها وكثرة العقبات التي تحول دون استثمار موارد المياه (الخزندار، 2005: 69).

3- غياب القوانين الدولية بشأن المياه لتركيا-العراق-سورية

وهو العامل الذي تستغله دول المنبع في الاستيلاء على الحقوق المائية لدول الجوار، حيث تلجأ تركيا التي ترفض مبدأ تقاسم مياه نهري دجلة والفرات وتتمسك بدل ذلك بما يعرف بنظرية (الاستخدام المشترك) من جانب الدول الثلاث، وعليه فان المشكلة لا ترتبط بسن القوانين بقدر ما يتعلق الامر بالإخلال بالالتزامات التي حددتها المواثيق والأعراف الدولية (العادلي، 2006: 175).

المطلب الثالث: الآثار السلبية لانعدام الامن المائي لتركيا-العراق-سورية

يشير (العبداله، 2006: 213-216) الى أن هناك العديد من الآثار السلبية لانعدام الامن المائي تركيا-العراق-سورية ما هو سياسي واقتصادي وعسكري منها:

أولا: الآثار السياسية

وتتمثل الآثار السياسية بما يلي: (العبداله، 2006: 213)

1- أن الازمة المائية التي اخذت ملامحها ترتسم قد تضع الوطن العربي بصفة عامة ولتركيا-العراق-سورية على وجه الخصوص امام حرب حقيقية على المياه.

2- هناك تقديرات دولية متشائمة حول معارك المستقبل، متعللين، حيث اكدت الامم المتحدة في احدى دوراتها بجنيف في الثمانينات على خطورة الازمة المائية المتوقعة في الشرق الاوسط،

وطالبت بتوفير المياه لكل شعوب المنطقة لتفادي المشكلات والاضطرابات التي يمكن أن تنشأ في ظل ندرة المياه.

3- أن الامر لا يتعلق باندلاع الحرب او عدمه، بل بمدى تأثير عامل الماء في رسم سياسة المنطقة التي تتداخل فيها مصالح القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

4- أن نظام (الشرق اوسطية) الذي تقترحه بعض الجهات يخدم الكيان الصهيوني في توفير احتياطه من المياه، وتحقيق المكانة الجديدة لتركيا ودورها في (الشرق اوسطية).

ثانيا: الآثار الاقتصادية

وتتمثل الآثار الاقتصادية بما يلي: (العبدالله، 2006: 214)

1- تحاول تركيا أن تستغل موقعها المائي لحل مشاكل اخرى مثل المشكلة الكردية، واحتلال موقع في السوق الاوروبية المشتركة، وفي حال تعاونه تركيا مع اسرائيل فان فرص الطرفين سوف تزداد للهيمنة اقتصاديا على المنطقة العربية.

2- تحاول تركيا استغلال الأزمة المائية في الشرق الاوسط وبيع المياه كالنفط الى دول المنطقة، وهذا مؤشر خطير، ما لم تهتم دول المنطقة بحل المشكلة المائية.

3- تأثر الأمن الغذائي العربي لارتباطه بالموارد المائية والقطاع الزراعي، وهذا يعني أن النزاع على المياه هو ليس من باب المبالغة بل من اجل البقاء.

ثالثا: الآثار العسكرية

إن الاثار العسكرية لأي حرب قادمة حول المياه مستقبلا، ستكون مدمرة لعدة اسباب في مقدمتها ما يلي: وتتمثل الآثار السياسية بما يلي: (العبدالله، 2006: 214)

1- اتساع بقعة النزاع.

2- تطور أنظمة الأسلحة المستخدمة

3- امتلاك بعض الأطراف للأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية.

4- أن هذه الحروب بطبيعتها ستكون نزاعاً من اجل البقاء.

المطلب الرابع: أساليب معالجة المشاكل المائية

هناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها معالجة المشاكل المائية في منطقة الشرق الاوسط، منها ما يلي:

أولا: العمل العربي المشترك

ادركت الجامعة العربية مبكرا خطورة الوضع المائي الذي آلت اليه المياه في منطقة الشرق الاوسط فزاد اهتمام مؤسساتها بتلك القضية، بهدف التوصل الى استراتيجية عربية بشأن المياه، حيث ترى الجامعة أن التغلب على تحديات الامن العربي الذي تعاني دول الشرق الاوسط في جزئها الكبير منه يمكن أن يتم على اسس علمية واقتصادية وتكنولوجية في اطار العمل العربي المشترك، ومن خلال تكامل القوى العربية في مختلف المجالات، لإثبات الحقوق العربية في المياه التي تنبع في الاراضي العربية، مع وضع سياسة مائية في الدول العربية لتحديد الاولويات وتوزيع الموارد المائية، ومواصلة تنمية الموارد المائية من المصادر المختلفة، وترشيد استخدام الموارد المائية وتقليل الهدر (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2004: 13).

ثانيا: الترتيبات الاقليمية

إن التعاطي مع ازمة المياه في الشرق الاوسط يجب أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الازمة، التي هي في الواقع ليست مرتبطة بالندرة المائية بقدر ما تتعلق في اساسها بسوء توزيع المياه، ومن هنا يجب الشروع في مفاوضات مع تركيا من باب الحرص على تسوية موضوع المياه لإبعاد شبح أي حرب مستقبلية عن المنطقة، لأن الارث الذي يجمع العرب والأتراك قادر على أن

يهيئ الظروف لعقد لقاءات مشتركة تبدأ سورية عراقية تركية وتنتهي عربية تركية (العبدالله، 2006: 215).

ثالثا: تفعيل القوانين الدولية حول المياه

يتمحور تفعيل قوانين المياه حول النقاط التالية: (الخزندار، 2005: 67).

1- أن تكف دول منابع المياه (الانهار) عن مفهوم السيادة على المياه.

2- مراعاة الاحتياجات المائية لدول الجوار (دول الجريان المائي).

3- تشكيل لجنة تحكيم دولية عادلة ذات قرارات نافذة باسم الشرعية الدولية .

4- أن يعتبر موضوع المياه خارجاً عن اطار النزاعات الدولية والإقليمية والمحلية لارتباطه بحياة البشر.

المبحث الثاني

مستقبل النزاع على المياه في الشرق الأوسط

سيتم مناقشة المبحث الثاني لبيان مستقبل النزاع على المياه في الشرق الأوسط، وذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الاول: الاحتياجات المائية المستقبلية ومستقبل النزاع
- المطلب الثاني: المياه محور النزاع
- المطلب الثالث: سيناريوهات النزاع المستقبلي على المياه في المنطقة

المطلب الاول: الاحتياجات المائية المستقبلية ومستقبل النزاع

باستعراض متوسط معدلات النمو السكاني الطبيعي لدول المنطقة العربية الذي يصل الى حوالي 3% سنوياً، وهو من أعلى المعدلات في العالم، بالتالي فأن إجمالي التعداد السكاني قد وصل عام 1990م إلى حوالي 222 مليون نسمه، ووصل عام 2000م الى حوالي 295 مليون نسمه وعام 2010م إلى حوالي 410 مليون نسمه وعام 2020م سيصل إلى حوالي 546 مليون نسمه وعام 2030م إلى حوالي 758 مليون نسمة أي أنه في عام 2030م سيصل عدد سكان المنطقة العربية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عدد السكان في عام 1990م، وبالتالي فأن كمية المياه المطلوبة عام 2030م سوف تكون حوالي 540 مليار م3 سنوياً أي ما يعادل ثلثي أضعاف كمية المياه المستثمرة وما يعادل تقريباً ضعف حصيلة المياه السطحية والجوفية التي تصل إلى المنطقة العربية مع إجمالي المياه الهاطلة بالمنطقة والتي قدرت بحوالي 352 مليار م3 سنوياً (الغبين، 2007: 67).

ومع ثبات الوضع الراهن للإنتاج الزراعي وأن قمة تلك الأزمة وقعت عام 2007م، وباستعراض متوسطات نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية بشكل عام يتضح أنه من عام 1990م كان نصيب الفرد حوالي 850 م3 سنويا" في إطار التعداد السكاني البالغ 222 مليون نسمه ووصل مقداره عام 2000 م إلى حوالي 560 م3 سنوياً وعام 2010م إلى حوالي 425 م3 وسيصل عام 2030 م الى حوالي 226 م3 سنوياً أو ضعف هذه الأرقام في حالة استهلاك أجمالي الرصيد البالغ 352 مليار سنوياً وجميع هذه الارقام تعتبر أقل من مستوى حد الفقر المائي للفرد والذي يبلغ متوسطه العالمي بين 3000 الى 5000 م3 سنوياً، وبناءً على ما سبق فأنه وجب الاهتمام بمفهوم ونظرية الأمن والتعاون المائي العربي بين المنطقه العربية في ظل التكامل والتكافل العربي (الهيتي، 2008: 93).

المطلب الثاني: المياه محور النزاع

إن الذي يملك مصادر المياه في اللعبة السياسية هو الذي يحتفظ أخيراً بالورقة الرابحه تنموياً، واقتصادياً، والذي يتابع تاريخ المعارك الجانبية التي كانت تحدث بين كل حين وآخر فسوف يجد أن وراء ذلك سلاحاً يحاول كل من الطرفان الظفر به ألا وهو سلاح المياه، فالماء ضروري للحياة، حقيقة يعرفها كل البشر، فحيث يوجد الماء توجد الحياة، حياة الإنسان والحيوان والنبات، ويبين تاريخ الإنسان على سطح الأرض أن موارد المياه كان العامل الرئيسي المحدد لمكان أقامة الإنسان واستقراره، وأعظم حضارات العالم قامت على ضفاف الأنهار، وكانت تعرض منطقة ما للجفاف دافعاً قوياً لهجرة البشر منها الى حيث تتوفر المياه، وقد تتصارع جماعات من البشر على موارد المياه في مناطق ندرتها مما يؤدي حرب المياه (طوقان، 2009: 98).

وذلك ما يواجهه العالم اليوم في ظل جفاف يكاد يحاصر أكثر من نصف مساحة الكره الأرضية، وفي ظل خوف متنامي من جراء نقص كمية المياه الصالحة للاستخدام الآدمي الشرب،

والري، توليد الكهرباء وهي ظاهرة خطيرة تضلل بأبعادها الثلاثة العلاقات الدوليه وتدخل في صلب النزاعات السياسية ملقية بظلالها في علاقة المجتمعات والدول المجاورة (الغبين، 2007: 65).

وإن كان الأمن الغذائي قد أنكشف حين ارتبطت الحاجة الى القوت بالاستيراد من الخارج، فأن الماء لا يستورد، وهو يختلف عن جميع مقاومات الأمن القومي الشامل الأخرى لأنه ينبع من أرضنا، أو يمر فيها، ونستعمله، أو نهدره ، أو نغض الطرف عن الدفاع عنه، ومن هنا تتحدد المسئوليه العربية تجاه الأمن المائي، بحيث تكاد تصبح مسئوليه مطلقه. وتكمن وراء الأمن المائي العربي معطيات واعتبارات وعوامل عدة يعد من أهمها وأخطرها أن الماء العربي يقع في إقليم أوسع حدوداً من الوطن، بحيث يصبح الماء عنصرا" مشتركاً مع الجوار (طوقان، 2009: 109).

وتشير التقديرات الى أن العالم العربي يحتاج بحلول عام 2020 م الى المزيد من كميات المياه الامر الذي يؤدي الى تفاقم الفجوة الغذائية التي تعاني منها دول العالم الثالث، وبما يترك من آثارا" سلبية على الإنتاج الصناعي أيضا، وهو ما يعتبره الخبراء أكبر مأزق تاريخي يواجه الأمة العربية، جاء ذلك في تحذيرات صريحة أعلنتها أخيرا" منظمة اليونسكو وأوضحت أن أزمة المياه ستتفاقم في ظل زيادة سكانية عربية تصل الى 3% سنوياً، وانخفاض حجم الاستثمارات المخصصة لمشروعات المياه في العالم العربي على الحد المطلوب، وتحذر المنظمة من أنه إذا كانت بؤر النزاع العسكري والسياسي قد تزايدت كماً ونوعاً في أنحاء متفرقة من الساحة العالمية الدولية بل العربية أيضاً، فأن النزاع حول نقطة المياه ومدى توافرها قد أصبح يشكل محوراً هاماً من محاور النزاع (الغبين، 2007: 69).

وقد وجهت المنظمه أخيراً تحذيرات للعالم العربي أكدت أن المستقبل يحمل في طياته أزمة خطيرة في الموارد المائية العربية يترتب عليها أزمة أكثر حدة في أنتاج الغذاء العربي الذي يعتمد على مدى توافر مصادر مائية كافية ووصفت منظمة اليونسكو الأزمة التي سيتعرض لها العالم

العربي بأنها أخطر مأزق تاريخي يواجه العرب خاصة في ظل تزايد سكاني عربي بنسبه تصل الى (3%) سنويا" في الوقت الذي تتناقص فيه كميات المياه سنوياً بنسب أقل وهو ما يشكل خطراً كبيراً في المستقبل (البياتي، 2002: 48).

يستند مفهوم الأمن المائي على احتمال تصاعد وتفاقم المشكلات المائية السائدة حالياً بالمنطقة والتي تتسم عدد من الظواهر أهمها الأتي: (الغبين، 2007: 71–73).

1- محدودية التحكم في الموارد المائية المشتركه مع دول غير عربيه والتي تمثل 67% من أرصدتها وإيراداتها المائية.

2- استنفاذ الموارد المائية الجغرافية في عدد من الأحواض المائية مع تدهور نوعية المياه نتيجة تزايد التلوث بالمياه السطحيه بسبب استخدام سيئ مثل (الملوثات الصناعية – مخلفات الصرف الصناعي والزراعي والصحي – المبيدات الكيماوية الزراعية) دون اتخاذ تدابير كافية لمعالجة ذلك.

3- تزايد مشاكل الملوحة في التربة وفي المياه في عدد كبير من المناطق نتيجة إما سوء استخدام المياه السطحية والجوفية أو السحب الاستهلاكي الزائد من أرصدة الخزانات الجوفية دون مراعاة أعطاء الفرصة للتعويض أو الإحلال السنوي لها من الطبيعة.

4- اختلال التوازن بين الموارد المتوفرة والمطالب الحاليه والمستقبلية وتعاظمها على المستوى القطري والإقليمي والعربي.

5- التهديدات والأطماع والنزاعات والنازعات المائية الأقليميه المجاورة غير العربية نحو المياه العربية.

المطلب الثالث: سيناريوهات النزاع المستقبلي على المياه في المنطقة

إن المياه ستصبح في المستقبل سلعة إستراتيجية تفوق في أهميتها جميع السلع الأخرى، فإن ذلك سيجعل من المياه محور النزاع المستقبلي في المنطقة، وذلك انطلاقاً من عجز الدول العربية ومن بينها سورية والعراق في توفير المياه اللازمة لاحتياجاتها، والمطامع التركية في استغلالها بأسلوب اقتصادي، مما سيحول مشكلة المياه بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى عاجلاً أم آجلاً إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية السياسية وقد يشكل الماء موضوع للنزاع خاصة وأن مظاهر مشكلة المياه بدأت بالتزايد منذ السنوات الأولى من هذا القرن الحادي والعشرين التي بدأت تظهر فيه هذه المشكلة كواحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المنطقة (الخزندار، 2005: 28).

وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط– باستثناء إسرائيل –مازالت تراهن على أن الأداة الدبلوماسية لمعالجة أي نزاع قد يظهر بشأن المياه في المنطقة، إلا أنه في حالة البحث عن تسوية سياسية فإن جوهر الاشكالية الرئيسية يتمثل في أن هناك صعوبات حقيقية بشأن التوصل إلى تقسيم منصف لموارد المياه المتضائلة، نظرا لتزايد الحاجة إلى موارد المياه بصورة لافتة للنظر. (العادلي، 2006: 169).

ومن ثم فإن الاداة العسكرية قد تطرح نفسها مستقبلا في أحد مراحل النزاع بشأن المياه. وحتى يمكن أن نستشرف سيناريوهات النزاع على المياه في المنطقة لابد أن نتناول بالتحليل درجة التوازن بين الموارد المتاحة: المتطلبات والخطط والمشروعات المطروحة في ضوء الأسباب الموضوعية التى قد تؤدى إلى تزايد درجة النزاع بشأن المياه في الشرق الأوسط أو تخفيض درجة حدته، وذلك للأسباب الاتية:

أولا: جدلية النزاع على المياه في الشرق الأوسط:

تكمن جدلية النزاع من أجل المياه في طبيعة الوضع الجيوستراتيجى للشرق الأوسط. ولهذا تعد مسألة المياه في هذه المنطقةمن أكثر المسائل اثارة للجدل والاختلاف والتصارع، فالى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية وفنية، فهى مسألة أمنية وإستراتيجية في الوقت ذاته، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها، وتتشابك مع مشكلات أخرى توالدت منها في الماضي- وقد تتوالد في المستقبل- نزاعات ونزاعات مسلحة، مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والأقليات. يضاف إلى ذلك أن تركيا تتطلع إلى أن تقوم بدور اقليمي من خلال مسألة المياه. ومن المتوقع أن يظل موضوع المياه في الشرق الأوسط محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة، فتنتاب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتكاك، بدءا بالتعاون وانتهاء بالنزاع المسلح، ومرورا بالتوتر والتهديد باستخدام العنف. ويمكن رد الأسباب والدوافع التى تكمن وراء نشوب النزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها إلى نزاع مسلح، إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

1- وقوع أهم منابع المياه خارج الأرض العربية.

2- تناقص النصيب النسبى للدول العربية من المياه.

3- الاعتداء المباشر بالقول أو بالفعل- على الحقوق العربية في المياه.

وعلى الرغم من أن كل سبب من هذه الأسباب يعتبر منفصلا عن الآخر من الناحية النظرية على الأقل، إلا أنها ترتبط مع بعضها البعض إلى حد كبير من الناحية العلمية. فإن دول المصب عادة ما تكون في وضع أضعف من دول المنبع بسبب تحكم الأخيرة في دورة التوزيع الأولية للمياه. وعليه فإن وقوع أهم منابع الأنهار الرئيسة خارج الحدود العربية قد يغرى في بعض الأوقات الطامعين في التأثير على الحصص العربية من المياه فيسلكون في تلك مسالك شتى بدءا من اللجوء في بعض الأزمات إلى إنكار الحق العربي في المياه المشتركة كما هو في حالة نهر

الفرات. وعليه، فإن التحليل المتكامل للأسباب المذكورة يقتضى ضرورة أخذ الطبيعة الجدلية المتداخلة لتلك الأسباب في الاعتبار: (العبدالله، 2006: 251–253)

1– وقوع أهم منابع المياه خارج الأرض العربية:

ويرتبط هذا العامل بطبيعة الوضع البيئي والجغرافي للمنطقة، إذ تقع منابع أنهار الفرات ودجلة خارج الأرض العربية، وهذا ما يجعل اكثر من 85% من موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة أطراف غير عربية، تستطيع استعمال المياه كأداة سياسية واقتصادية ضد المصالح العربية، سواء في ظروف الخلافات السياسية أو في ظل تعارض الاحتياجات الاقتصادية والحياتية، يضاف إلى ذلك أن خطط التنمية العربية تغدو في ظل نزاع الارادات في الشرق الأوسط– عرضة لتهديدات شتى ومرتبطة بإجراءات وقدرات خارجة عن الارادة العربية.

2– تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه:

تشير معظم الدراسات العلمية إلى أن نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية سينقص نقصا حادا وخطيرا. ويمثل هذا النقص المتوقع نتاجا لمجموعة من المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والسياسية المتنوعة. وتشتمل المتغيرات الطبيعية على التصحر والتلوث والتملح، أما المتغيرات الاقتصادية فترجع إلى احتمالات تزايد الحاجة الى استعمال المياه لدى دول الجوار الجغرافي بفعل النمو السكانى ونمو الاستهلاك المائى، وما يتبع من سدود ورى لأراضى جديدة وتحويل لمجارى بعض الروافد، ويقابل ذلك حاجة الدول العربية للمياه للأسباب نفسها، وبخاصة أن حجم العجز المائى في الوطن العربي وصل إلى 44 % ورغم أن كمية المياه المستهلكة في الزراعة تمثل ما يزيد على 60% من الحبوب لغذائها، أما التغيرات السياسية فتتركز بالأساس في تطلع دول الجوار إلى لعب دور إقليمى مؤثر في الشرق الأوسط، الأمر الذى يدفعها إلى محاولة التحكم في مصادر الغذاء، وبالأحرى عنصر الماء في المنطقة.

3- الاعتداء المباشر على الحقوق العربية في المياه:

يحتوى تاريخ العلاقات المائية في المنطقة على سجل حافل بالاعتداءات سواء المباشرة أو غير المباشرة خاصة من قبل إسرائيل على موارد المياه العربية.

ثانيا: احتمالات تطور النزاع حول المياه:

بالرغم من أن هناك بعض الاراء ترى أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط هى حرب مياه، إلا أن هناك غموضا فيما يتعلق بطبيعة الأهداف التى يمكن أن تستخدم من أجلها القوة العسكرية في حالة نزاع المياه في الشرق الأوسط، وكذلك حول أشكال التوظيف المحتملة لهذه القوة العسكرية (الخزندار، 2005: 73).

ولاشك أن النزاع حول مياه نهرى دجلة والفرات يرتبط بشكل عام بما تطمح اليه تركيا في أن يكون لها دور اقليمى مؤثر في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق أعطت تركيا لنفسها الحق في التصرف في مياه نهرى الفرات ودجلة بما يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية ومتجاهلة في ذلك حقوق الدول العربية المستفيدة منهما سورية والعراق، وليس أدل على ذلك من اصرار تركيا في الوقت الراهن على المضى قدما في مشروعها واسع النطاق مشروع جنوب شرق الاناضول (الجاب) الذى يستهدف تزويد المناطق الحدودية من تركيا بالطاقة ومصادر الرى لجعلها نقطة تجميع للحبوب والفواكه والخضراوات (سلة غذاء الشرق الأوسط)، وهو المشروع الذى ارتأى كثير من الخبراء العرب بأنه- في حالة تنفيذه- سيمكن تركيا من لعب دور سياسي فعال ومؤثر في المنطقة (الهيتي، 2008: 89)

يأتى ذلك جنبا إلى جنب مع اصرار تركيا على اطلاق صفة (العابر للحدود) على نهري دجلة والفرات، بدلا من صفة (الدولية) بل تذهب بعض التصريحات التركية إلى اعتبارهما نهرين تركيين بدعوى أنهما ينبعان كلية من تركيا. ورغم ذلك، فليس من المحتمل أن يتطور الخلاف

التركي العربي إلى نزاع أو نزاع مسلح في المستقبل القريب، ليس فقط لأن موازين القوى العسكرية لا تسمح بمثل هذه الخطوة للجانب العربي، ولكن أيضا لأن مساحة الخلاف ازاء هذه المسألة لم تبلغ بعد مبلغا خطيرا، وإنما يتمثل جوهر الاشكالية الرئيسية في كيفية ايجاد صيغة توازنية للحفاظ على المصالح العربية الحيوية في المياه في مواجهة التطلعات التركية الهادفة الى لعب دور سياسى اقتصادي (الهيتي، 2008: 89).

ثالثا: قضية النزاع المسلح من أجل المياه:

إذا ما نشبت حروب بشأن المياه- دون غيرها- في منطقة الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن تدور هذه الحروب في ظروف مختلفة كل الاختلاف عن الظروف التى واكبت الحروب التى وقعت في المدة مابين انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم وذلك لأن السمات الاستراتيجية لحروب المياه المقبلة المحتملة ستكون غير تلك التى حملتها الحروب السابقة، وستضع الظروف والمتغيرات الدولية وآلية الشرعية الدولية قيودا على أطراف المياه المشتركة لتكون حروبا خاطفة في أهدافها قصيرة المدى الزماني غير متسعة اطارها المكاني (الخزندار، 2005: 78).

ويمكن القول أن مسألة المياه التى تتزايد أوراق اللعبة السياسية بشأنها في الشرق الأوسط تتراوح سماتها في ثلاث على أساس الحالة المائية الراهنة والحاجات الراهنة والمستقبلية وهي: (البياتي، 2002: 56).

1- منطقة الخطر:

وفيها قد يشتد العطش ويتفاعل مع مصادر الخلاف وتدخل في إطارها الأردن وسورية ولبنان وفلسطين مع إسرائيل حيث تتفاعل فيها محاور الخلاف الديني والحضاري والسياسي والاقتصادي المكونة للنزاع العربي الإسرائيلي الذى لا يزال قائما رغم مفاوضات السلام الدائرة حاليا.

2- منطقة الخطر المحتمل:

وهي المنطقة التي لديها اكتفاء ذاتي من المياه حاليا ولكنها قد تواجه خللا في الميزان المائى في المستقبل، وتدخل في إطارها بلدان الجزيرة العربية والخليج وحوضا دجلة والفرات.

3- منطقة التوتر:

وهي لم تصل بعد إلى مستوى الخطر المحتمل ولكن تتناوبها من حين لآخر بعض التوترات، وتدخل في حزامها مصر والسودان وإثيوبيا.

إن المعيار الذي تأسس عليه تقسيم هذه المناطق لم يكن سوى حجم المخاطر التي هددت أو تهدد الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط، وهى مخاطر تتفاوت بين الاحتمال الراجح والاحتمال الضعيف، من منطقة لأخرى، فإذا كانت المخاطر متزايدة واحتمالاتها راجحة- ان لم تكن شبه مؤكدة- في منطقة الأردن وروافده والجنوب اللبناني، أي المنطقة التي تقوم إسرائيل بنهب مياهها، فإن المخاطر تكون أقل شدة والاحتمالات أقل وجاهة في المنطقة الشمالية، أي المنطقة التي تسعى تركيا فيها إلى حيازة حرية التصرف بمياه نهري دجلة والفرات لتحقق مصالحها بالدرجة الأولى، دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق سورية والعراق. أما في منطقة حوض النيل، فإنه رغم ما يتردد بشأن تزايد أصابع إسرائيل عند أعالي النيل خاصة في اثيوبيا، فإن الاحتمال الأرجح أن يسود التفاهم والتنسيق بين دول حوض النيل وان يكون تفاهم دول أعالى النهر مع مصر والسودان أقرب من الاختلاف معهما (العبدالله، 2006: ص219).

ويمكن تصور آلية لظاهرة الحرب التى قد تجري في المنطقة من أجل المياه، فأن النزاع المسلح يمكن أن يمر في خمس مراحل، هذه ملامحها: (العبدالله، 2006: 220-223).

1- مرحلة تبلور النزاع:

تتكون في هذه المرحلة مشكلة مياه، وتأخذ شكل توتر، وقد تتناوب عليها الاتصالات الدبلوماسية، واللجان المشتركة، ووسائل الحلول التوفيقية خاصة الوساطة. فإن بلغ الأمر حد الاتفاق طويت المشكلة، وان لم يكن كذلك فإن أسباب تبلور النزاع ستظل كامنة. وفي الواقع، فأن أسباب تكون النزاع كامنة في مشكلة مياه الفرات بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة ثانية.

2- مرحلة عتبة النزاع:

إن نضج المشكلة المائية في مرحلة تبلور النزاع ينقلها إلى اطار الفكر الاستراتيجي العسكري، فتنشط السياسات الدعائية استعدادا للنزاع المسلح، وتهديدا به، من خلال الحملات الاعلامية والحملات المضادة وعادة ما يتم التركيز أولا على اعداد الجبهة الداخلية تمهيدا لتقبل قرار الحرب.

3- مرحلة اندلاع الحرب:

في هذه المرحلة يتفجر الموقف. وقد دلت خبرات الحروب السابقة في المنطقة على أن الحرب عادة ما تكون خاطفة زمنيا محدودة مكانيا، حيث أن حروب المياه في اطار الواقع العربي الراهن، قد تكون ثنائية أو ثلاثية، فلا تتعدى مشاركة الدول ذات العلاقة بالمشكلة المائية.

4- مرحلة انتهاء الحرب:

تتوقف في هذه المرحلة جميع أشكال النزاع المسلح، إما بانتصار احد طرفي الحرب على الآخر، وإما بوقف القتال على أساس ' لا غالب ولا مغلوب ' ودون أن تزول في الوقت نفسه أسباب النزاع ومظاهره.

5- مرحلة التسوية والترضية:

وهي النقطة التى تنفرج عندها الأزمة، فتتفق الأطراف- من خلال التفاوض أو الوساطة- على حل يرضي اطراف النزاع، دون النظر إلى العوامل التى تدفع كل طرف إلى الوراء.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولا: الخاتمة

من خلال دراسة دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الاوسط ومن خلال حالة: تركيا-العراق-سورية، فانه يلاحظ ان تركيا لا ترغب في حل مشكلة المياه مع جارتيها العراق وسورية، فان هناك ثلاثة اسباب لذلك هي:

السبب الاول: سيادي، إذ تريد تركيا ان هي الاقوى على غيرها وتمضي بتحقيق الشروط التي تعيد بها هيبتها زمن الدولة العثمانية، الدولة المسيطرة على المنطقة بأكملها.

السبب الثاني: سياسي، وهو السبب المتعلق بالضغط على سورية حتى تتوقف عن دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني والاحتفاظ بلواء الاسكندرون.

السبب الثالث: اقتصادي، إذ تريد تركيا تقوية القطاع الزراعي والصناعي في منطقة جنوب شرق الاناضول وتحويلها الى سلة للغذاء في الشرق الاوسط تعود اليها الدول خاصة النفطية منها وتتفاوض معها على الاقتصاد مقابل النفط.

هناك ثلاث محددات تفرض نفسها على قضية الأمن المائي الوطني والاقليمي لدول تركيا والعراق وسورية هي أنها تعاني من أزمة مائية متزايدة وبدرجات مختلفة، حيث أن الأنهار العربية دجلة والفرات تنبع من تركيا، مما يعني أنها عرضة لتحكمها به.

ثانيا: الاستنتاجات

مما ورد في هذا الدراسة حول دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الاوسط، وذلك بدراسة حالة تركيا–العراق–سورية للفترة (2003–2013) واستناداً الى فرضية الدراسة التي تشير الى وجود ارتباط وثيق ما بين العامل المائي وحاجته مع البعد السياسي في اثارة النزاع وطبيعة العلاقات ما بين دول الإقليم الثلاث، يتبين إن المياه ستتحول عاجلا أم آجلا إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسة، وقد يشكل الماء موضوع للنزاع خاصة وان مظاهر مشكلة المياه قد بدأت بالتزايد منذ السنوات الأولى من هذا القرن الحادي والعشرين الذي بدأت تظهر فيه هذه المشكلة كواحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المنطقة مما سيجعل لها امتدادات محتملة تؤدي إلى النزاع الذي سيكون التحدي الأكبر للأمن القومي العربي، وقد خلصت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

1- أن اسباب ازمة المياه في تركيا والعراق وسورية تعود الى الندرة والتزايد السكاني وكثرة الطلب على المياه، مما يجعل المنطقة بأكملها مرشحة لمزيد من النزاعات حول المياه، بسبب تحكم دول الجوار الجغرافي مثل تركيا بمنابع الانهار الرئيسية، وكذلك ارتباط مشروعاتها بالهيمنة على مصادر المياه.

2- أن تركيا تقدم تبريرات اقتصادية وسياسية وأخرى انسانية للاستمرار في انشاء المشاريع على نهري دجلة والفرات، وان انتهاج هذه السياسة يعود لاعتقادها الخاطئ بأن النهرين هما تركيان، وإنها تملك السيطرة عليهما، دون مراعاة لحقوق دول الجوار سورية والعراق، مما ينذر بعدم الاستقرار الامني والاقتصادي والمائي في المنطقة بشكل عام.

3- أن احد أهم جذور المشاكل التي تنشأ بين الدول تكمن في الاستخدام المشترك للأنهار الدولية والتعرض للسيادة الإقليمية المتعلقة بها، لان الدول التي يوجد داخل حدودها أنهار تستغل المياه دون الاهتمام بالدول التي هي طبيعيا تستخدم نفس النهر الذي يخترق حدودها، وكذلك رغبة هذه الدول الشديدة في البحث عن تطوير أماكن المياه الموجودة في حدودها وهي على الأغلب الأنهار الدولية، دون الاهتمام باحتياجات الدول المجاورة, والنتائج التي لا يمكن تجنبها هي النزاعات المتصاعدة التي تزداد خطورة مع التقادم الزمني.

4- تظهر أهمية المياه في تركيا والعراق وسورية من الصعوبة التي ستواجه هذه الدول بتلبية احتياجاتها من المياه حيث ستجد طموحاتهما نحو التنمية الاقتصادية تحبط، نتيجة لنقص المياه الذي يرتبط بالأمن الغذائي، بسبب اعتماد غالبية المشاريع الاقتصادية على مصادر مائية تنبع من تركيا، ولذا يجب المحافظة على هذه الخصوصية التي تتأثر باختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد على المياه وأطماع تركيا.

5- أصبحت المياه احدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه تركيا التي تسيطر على منابع الانهار او مصادر المياه على الدول المتشاركة معها في نفس المصدر المائي، فالسياسة التركية التي تتبعها تجاه الدول المتشاطئة معه، حيث طالما استخدم الأتراك العلاقة المائية مع سورية والعراق باعتبارها مصدرا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى.

6- إذا كانت حاجة الوطن العربي للمياه تزداد بسرعة واضحة، فأن حاجة دول الجوار تزداد أيضاً بصورة أسرع، وسيؤدي ذلك حتماً الى سيطرة موضوع المياه على الفكر الإستراتيجي لقوى المنطقة، وتتمحور مشكلة المياه، أساساً، حول الجدلية القائمة بين حدودي الموارد

المائية من جهة، ومدى الحاجة الحياتية والحضارية اليها في كل دوله من دول المنطقة من جهة أخرى، أما النزاع بشأن المياه فينبع في الأساس من مطامع دول الجوار في المياه المشتركة مع الأرض العربية.

7- يعد أمن المياه في المنطقة التي تعاني نقصاً في الأمطار ينبوعاً للتوتر بين الجيران، فالموارد موزعة بشكل غير متساوي, بينما يسيطر عدد قليل من الدول على مصادر إمداداتها فأنها تستطيع غالباً أن تسبب مشكلات للمستخدمين عند المصب, فسدود جنوب شرق تركيا على سبيل المثال موضوع خلاف في علاقات انقره بكل من بغداد ودمشق لأنها تؤثر على تدفق نهري دجلة والفرات إلى سورية والعراق وتقول سورية والعراق أن التدفق الحالي من تركيا غير كاف، مما يعكس قلقاً حقيقياً حيث يشتد النقص, وتزيد تركيا قطعها للمياه.

8- تعتبر مشاكل المياه في تركيا والعراق وسورية من أهم الاولويات حتى إنها تأخذ بعداً إقليمياً ودولياً، بالإضافة للبعد الوطني فعلى المستوى الوطني تعاني منها سورية والعراق من نقص كميات المياه الضرورية وبعضها يصل إلى حد العجز المائي وان اشتراكها في مصادر المياه مع تركيا يجعل التسابق على استغلال واستهلاك المياه بصورة منفردة دون وجود اتفاقيات تنضم هذا الاستغلال سبباً من أسباب النزاع.

9- أن الوضع الحالي للمياه في سورية والعراق وما أصابها من سرقة وتحويل واعتداء من الجانب التركي وما يحتمل أن تتعرض له من مخاطر مستقبلية والحاجة الملحة للمياه مع وجود الفارق الكبير بين الكميات المتوفرة والكميات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية والنمو السكاني، كل ذلك يتطلب مواجهة مشكلات المياه على المستوى القومي ومعالجة قضية الأمن المائي في إطار الأمن القومي، ولا بد من وجود التنسيق والردع العربي الذي يطلب فيه الدور العسكري كضرورة للتصدي لتلك المطامع مع الأخذ بالاعتبار أن تلك المطامع تزداد كلما ضعف الأمن القومي وغابت قدرة الأمة في الدفاع عن حقها.

10- أن المياه أصبحت هي المحرك الرئيسي للنزاعات في المنطقه نظراً للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليا الذي يتجه نحو التصحر والجفاف مما ينذر بأن الوضع خطير جداً، كما أن المياه أصبحت سلاحاً سياسياً، وأن مهمة تحقيق الأمن المائي هي مهمة جماعية يتحمل تحقيقها المجتمع العربي كله وأن جميع الدول مطالبة بالتصدي لهذه المشكلة القادمة التي تهدد مصير ووجود الملايين.

11- بالرغم من مشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات يمكن أن تكون عنصر توافق وتنسيق بين الدول المسلمة – تركيا وسورية والعراق- تماشياً مع منطق العقل والروابط المشتركة من دين وتاريخ وجغرافيا، وكذلك المصالح المشتركة، إلا أنها- وكما يبدو حالياً- يمكن أن تكون عنصر نزاع وتناقض، نظراً لتداخل عوامل جديدة تدفع دفعاً باتجاه النزاع، لا باتجاه التوافق والتنسيق.

12- تسعى تركيا من خلال بناء السدود إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، كالحصول على مورد مالي يحسن اقتصادها، ومبادلة مياهها بالبترول العربي، وتنمية مشاريعها الزراعية والكهربائية، إضافة إلى الأهداف السياسية المتمثلة بتحكمها بخط الأنابيب لتدعيم هيمنتها وسيطرتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مقابل إضعاف الأطراف العربية والإسلامية فيها.

13- لم تقدم تركيا برهاناً واحداً عملياً في المجال السياسي على صدق نواياها في حل مشكلة نهري دجلة والفرات حلاً مناسباً مع سورية والعراق، وبالتالي إقناع الأطراف العربية المعنية بتلك الحلول، وإذا أرادت تركيا أن تنجح في تقديم حل مناسب عليها أن تزيل المخاوف العربية الرئيسة المتمثلة بتلك المشكلة.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة الباحث فإنها توصي بالتوصيات التالية:

1- العمل على وضع سياسة مائية مشتركة في كل من العراق وسورية لتحديد الأولويات، وتوزيع الموارد المائية المتاحة.

2- ضرورة ترشيد استخدام الموارد المائية وتقليل إهدارها وتنمية الوعي بخصوص أهمية المياه والحفاظ عليها.

3- أن يكون الأمن المائي القومي العربي على سلم أولويات الأجندة الإستراتيجية العربية كأولوية مطلقة للسياسة الخارجية العربية.

4- السعي لخلق علاقات وطيدة وعمل ترتيبات لإجراء مفاوضات اقليمية من اجل الاتفاق على تقاسم الموارد المائية حسب الاحتياجات الفعلية لدول الجوار تركيا-سورية-العراق، وتفويت الفرصة على تركيا من محاصرة سورية والعراق في مصدر الحياة.

5- الاستفادة القصوى من مياه الأمطار في سورية والعراق وعدم التهاون في الفاقد لأي كميه من مياه الأنهار في البحار، والتقليل من هذا الفاقد يمكن بأن يتم بإقامة سدود والتوسع في سحب المياه الجوفية.

6- وضع حد نهائي لتطاول تركيا على مياه دجلة والفرات، ويتعين على الأقطار العربية أنطلاقاً من ضرورة حماية الأمن القومي العربي الشامل أن تستغل قوتها نفطياً بالمالية الحالية في جعل الاعتماد على تحلية مياه البحر أمراً ممكناً من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية.

7- إنشاء صندوق عربي للدعم المالي للأمن المائي العربي باعتباره أمرا ضروريا لتمويل المشاريع والبحوث المختلفة في مجال المياه.

8- السعي لدى الدول العظمى التي لها مصالح في المنطقة للضغط على تركيا لتبني حلول سلمية وقانونية لحل ازمة المياه في المنطقة.

9- أقامة السدود التخزينية على مجاري نهري دجلة والفرات كما تفعل تركيا، وإقامة السدود التي تقوم بتغذية المياه الجوفية بالدرجة الأولى كالسدود في الأودية الجبلية.

10- تفعيل دور اللجان المشتركة لدول حوض نهري دجلة والفرات لمتابعة المشاريع الجديدة ودراسة تأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي.

قائمة المراجع

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (2005)، **لسان العرب**، تصحيح أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الجزء السابع، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- أبو زيد، محمود، (2008)، **المياه مصدر التوتر في القرن 21**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- بخيت، حيدر نعمة، (2009)، المياه العربية: الواقع والتحديات الاقليمية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد (4)، كانون الأول 2009.
- بيتر روجرز، (2005)، **المياه في العالم العربي**، ترجمة مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة.
- البياتي، عدنان هزاع، (2002)، **المياه ونزاع الوجود في الوطن العربي**، دار الامارات العربية المتحدة.
- التميمي، عبد الملك خلف، (2009) **المياه العربية التحدي والاستجابة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- –الجلبي، سمير (1999)، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.
- جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، (2007)، **حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حتي، ناصيف يوسف، (2009)، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت.

- حسن، مرتضى جمعة، (2010)، **موارد المياه العربية: جذور الأزمة وأبعادها**, القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط, العدد 46, أكتوبر 2010.
- حمدان، حسن، (2008)، **أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة**، سلسلة بحوث رقم (1)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين.
- حوات، محمد علي، (2002)، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- خدام, منذر، (2011)، **الأمن المائي العربي الواقع والتحديات**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخزندار، محسن، (2005)، **المياه والأمن القومي العربي**، الجزء الأول، بيروت: دار الفكر العربي.
- الخشن، محمد، (2006)، **التصحر وتأثيره على الأمن الغذائي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 17 العدد 3، الكويت وزارة الإعلام.
- خليفة، نبيل، (2004)، المياه في النظام الإقليمي الجديد، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 7.
- الدكان، فهد بن عبدالرحمن، (2010)، دور **التخطيط الإستراتيجي في تحقيق أهداف الإعلام الأمني للمديرية العامة للجوازات.** رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- دكروب، عبد الأمير، (2003)، المياه والنزاعات حولها في دول المشرق العربي، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 4.

- الربيعي، صاحب، (2011)، **حرب المياه بين العراق وتركيا**، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.
- الرشيدي، حسن، (2011)، حرب المياه القادمة: حوض النيل أنموذجًا، **مجلة البيان**، القاهرة: مصر.
- رضوان، وليد (2008)، **مشكلة المياه بين سورية وتركيا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، شارع جان دارك، بناية الوهاد، بيروت، لبنان.
- الزمالي عامر، (2005)، حماية المياه أثناء النزاعات المسلحة، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، العدد 308.
- الزيات، نعمات، (2003)، **بدء العد التنازلي للسوق الشرق أوسطية**، سلسلة كتاب الاهرام الاقتصادي، القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- سلامة، سلامة احمد، (2005)، **الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- الشويكي، حسن (2009)، الأمن الغذائي العربي، **مجلة الوحدة**، الرباط، العدد 76.
- طايع, محمد سلمان، (2007)، النزاع الدولي على المياه بيئة حوض النيل, القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.
- طوقان، عز الدين، (2009)، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، مركز الفارس للتصميم والطباعة، عمان.
- العادلي، منصور، (2006)، **موارد المياه في الشرق الأوسط نزاع أم تعاون**، دار النهضة العربية، القاهرة.

- العباسي، ريان ذنون، (2007)، **سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط (الفرات ودجلة نموذجاً)**، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.
- عبد الجبار، فالح، (2005)، **الخليج والعراق ما بعد الحرب- تداعيات التغير المتناقصة: الخليج وتحديات المستقبل**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- عبد الجواد، عبد الجواد سيد، (2006)، **تاريخ الشرق الأوسط**، الإسكندرية، دار الكتب المصرية للنشر والطباعة.
- عبد الحميد، محمد كمال، (2003)، **الشرق الأوسط، في الميزان الاستراتيجي**، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الأنحلو المصرية.
- عبد العزيز، هشام فوزي، (2008)، مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه 1987م – 1999، **مجلة المنارة**، جامعة ال البيت، المفرق، المجلد 14، العدد 2.
- العبدالله، حسن، (2006)، **الأمن المائي العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان.
- العلاف، إبراهيم خليل، (2009)، الشرق الأوسط، **مجلة علوم إنسانية**، الجامعة الأردنية، عمان، العدد 27.
- العناني، إبراهيم محمد، (2011)، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غائب، حبيب، (2008)، **المياه في الشرق الأوسط**، مطابع الأهرام التجارية، مصر.
- غازي، فيصل، (2004)، الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، **مجلة آفاق العربية**، المجلد، الثاني، العدد 3.

- الغبين، فهد، (2007)، **حرب المياه العربية نزاع الشرق الأوسط في السنوات العشر القادمة**، المكتبة الوطنية، عمان
- قرم، جورج، (2010)، **تاريخ الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
- الكعكي، يحيى أحمد، (2002)، **الشرق الأوسط ونزاع العولمة**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، (2004)، **الوضع المائي في الشرق الاوسط**، الامارات العربية المتحدة.
- مطر، جميل وهلال، علاء الدين، (2003)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- معهد الدراسات الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، كلية حرب الجيش، (2010). **العراق وسورية وتركيا: خطوات سريعة نحو حرب المياه**، منشورات المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، العدد 9، الكويت.
- المنصوري، محمد أحمد، (2005)، **مشكلة المياه بين دول المواجهة وإسرائيل**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الموسوي، رحمن علي حسن، (2004)، أزمة المياه العربية في ظل التحديات الخارجية والواقع الراهن، **مجلة العلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد (4)، كانون الأول.
- نجيب، عمر، (2012)، حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة أفاق أفريقية**, القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات, وزارة الإعلام, العدد 29.

- نمر، فوزي، (2004)، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد التنموية والإستراتيجية،** منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، الامارات.
- نوفل، محمد سعيد، (2008)، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة،** منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- الهيتي، صبري فارس، (2008)، مشكلات المياه في الوطن العربي، **مجلة دراسات اجتماعية،** المجلد الثاني، العدد السادس.